

سلسلة المقالات الهادفة

حقيقه  
في  
الصحافة  
المكتوبة

حسن أبوعقيل





جلالة الملك محمد السادس

" ... لذا فنحن متشبتون أعظم ما يكون التشبت بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الإقتصادية وسياسة الجهوية واللامركزية وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصرن الأمن وترسيخ الإستقرار للجميع .

وبالنسبة للمؤسسات الدستورية فإننا سنقوم بدور الموجه المرشد والناصح الأمين والحكم الذي يعلو فوق كل انتماء . إن جميع المغاربة بالنسبة إلينا أخوة من رحم واحدة وأبناء بررة متساوون إلينا بروابط التعلق والولاء . "

## كلمات ذهبية للملك الشاب محمد السادس

" إن ما نحن بصدده اليوم من احتفاء ، ليس مجرد احتفال بحرفة أو مهنة ، وإنما هو تكريم وجب القيام به تنويها بفاعل أساسي في الحياة العامة الوطنية ، وإشادة بشريك لا محيد عنه في بناء الصرح الديمقراطي لبلادنا . "

"عندما نقول الحرية ، فلأنه لا سبيل لنهوض وتطور صحافة جيدة دون ممارسة الحرية التعبير ، كما أن التأكيد على ملازمة المسؤولية للحرية . "

" فالحرية والمسؤولية هما عماد مهنتكم ، ومنبع شرفها ، فعليكم رعاكم الله أن تمارسوها بكل إقدام وحكمة وموضوعية ، متحلين بفضيلتها الأولى المتمثلة في الروية وعمق التبصر "

" فإننا ندعو حكومتنا إلى الإسراع بوضع مشاريع قوانين لمراجعة مدونة الحريات العامة في اتجاه يوفق بين مقتضيات مبدأ الحرية ومتطلبات الحفاظ على النظام العام الذي يعد ركنا أساسيا لضمان وممارسة الحرية الفردية ، كما أن عزمنا منكب على تأسيس جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال "

# الإهداء

إلى كل من دافع عن حرية  
الرأي والتعبير  
إلى كل مناضل من أجل  
فك قيود الحريات  
وتكسير الأغلال ..  
إلى كل من استشهد  
فداءً للقلم  
والمداد والورق  
في سبيل الوطن  
إلى المنتمين لمهنة المتاعب  
إلى كل الأدباء ونخبة المثقفين  
والعقول الواعية ...

المؤلف

## تحية وتقدير :

- إلى الزملاء الذين ساهموا بشكل كبير في تنمية الحركة الصحفية وجادوا بقريحتهم الإعلامية خدمة لأسرة الصحافة داخل الوطن وخارجه ،
- \* أحمد أبو عقيل الأستاذ والأديب والأب الذي يعد المدرسة الأولى في تاريخ حياتي المهنية والذي كتب في جميع الميادين والإختصاصات .
- \* مصطفى العلوي مدير صحيفة الأسبوع الصحفي والسياسي المدرسة الصحفية التي لا بد من تكوين مؤسساتي على يديه .
- \* مصطفى خالي الرجل المثالي الذي أخلص لمهنة الصحافة وكان له الفضل في تخريج أفواج من المهنيين من خلال معهد الإعلام والتكوين الصحفي
- \* حسن نجمي رئيس اتحاد كتاب المغرب ، صحفي متمكن من أدواته يحب الجميع متواضع في طبعه ولا يمشي في الأرض مرحا
- \* حسن عطا في الصحفي الذي لا يزوغ قلمه نحو التزويق والتنميق
- \* رشيد نيني الذاكرة الشعبية وهموم الناس
- \* يونس مجاهد القلم الشاب والمناضل الذي ألف بين القلوب الصحفية
- \* نورالدين مفتاح صحفي صاحب تجربة ميدانية ملتزمة .
- \* لحسن العسيبي الصحفي الهادئ الذي لا يخضع قلمه للإملاء
- \* عبد الرحمن العدوي الصحفي الغيور من قناة أبوظبي .

- \* محمد العلمي الصحفي والمراسل الذي يرفض التغطيات الباردة
- \* الحسين يزة صحفي الصباح متابع القضايا ومشاكل الناس
- \* فتيحة دنيال الزميلة المقتردة والنموذج الناجح للأخلاق النبيلة .
- \* عبد العزيز بتال صحفي مناضل سخر حياته لخدمة البلاد والعباد وارتبط اسمه بالدفاع عن وحدتنا الترابية وخاصة الصحراء المغربية .

" نعتذر لعدم ذكر كل الأسماء ولكننا واثقون بأن الأقلام المغربية في مجال الصحافة المكتوبة يستحقون التنويه "

## بسم الله الرحمن الرحيم

إن كل مشاهد العالم من مظاهر العنف والفوضى ، والحروب والمجاعة ، والأمراض والبطالة ، والإستغلال والظلم ، كان الإعلام وراء إبرازها وتنوير الرأي العام بخطورتها ، مما يؤكد أهمية الرسالة الصحفية ودورها البطولي في الحياة اليومية لكل المجتمعات وبدون الصحافة تبقى البشرية بلهاء وهمزة الوصل مفقودة ...

من هذه الزاوية ارتأينا تخصيص هذا الكتاب المتواضع ضمن " سلسلة المقالات الهادفة " بعدما سهرنا على تجميع المقالات التي تهم بالخصوص كل ما يتعلق بالصحافة والتي نشرناها في العديد من المنابر الإعلامية وكذلك التي لم تنشر وصاحبت هذا التأليف لتعميم الفائدة ..

ستجدون بإذن الله من خلال مقالاتنا وجهة نظر ربما تختلف كثيرا عن العديد من المهنيين ، ويرجع ذلك لاستقلالية قلمنا وحياد مداده وحرية صفحاتنا البيضاء .

نتمنى من القارئ الكريم أن يتصل بنا عن طريق بريدنا الإلكتروني الذي يوجد في هذا الكتاب للإجابة عن كل الإستفسارات أو توضيحات ، مع كامل الاحترام والتقدير ...

حسن أبو عقيل

## الصحافة الحزبية والرسالة الإعلامية

سؤال حير العديد من الأعلام والكثير من المهنيين لأسباب لا يعرفها إلا العاملون في الحقل الصحفي وبالخصوص الصحافة المتضررة ونقصد الصحافة الحرة ...

فلماذا محاولات الهيمنة على الميدان الصحفي وإعطاء أكبر الفرص للمنابر الحزبية من استفادة مادية ومعنوية ، فحين لا تحظى الصحافة المستقلة بأدنى اهتمام ... ؟

فعلى سبيل المثال ، سميت صحافة الأحزاب السياسية بالصحافة الوطنية ، مع العلم أن الصحافة التي ناضلت بأقلامها وشهد لها التاريخ بذلك كانت جريدة لأكبر حزب سياسي وطني حزب الإستقلال في البلاد ألا وهي جريدة " العلم " أما المنابر الأخرى فقد تأسست فيما بعد ...

فما نود قوله من خلال هذه الكلمة أن الوطنية لا تنتهي بموجب فترة من الزمن ولا بفرد من الأفراد ، فنحن أبناء اليوم ، لكن لن ننس بأن آباءنا وأجدادنا سجل التاريخ اسمهم بدم المقاومة ولم يهرولوا لنيل بطاقة المقاوم ما دامت سجلات سجون المستعمر تدون أسماءهم ، وبالوراثة فالمغاربة جميعا وبدون استثناء أبناء المقاومة والنضال والبطولة من أجل جلاء المستعمر وعودة الملك

من المنفى الى عرشه

وللتذكير فقد ظهرت صحافة مستقلة منذ سنين وكانت تقاوم الاستعمار ، مما جعل الرقابة تصدر هذه المنابر لتلحق بها خسائر مادية .

لا نرغب في إعطاء سرد وجرد تاريخي ، ولكن نود حقيقة توضيح أمور تتجاهلها صحافة الأحزاب السياسية والتي حالفها الحظ في مسامرة ومواكبة نشاطها بفضل الدعم المالي الذي تتسلمه على رأس كل سنة ناهيك الدعم المالي باسم اللون السياسي ...

والغريب أن الصحافة الحزبية بدورها تعرف انقساماً فيما بينها نظراً لاختلاف الانتماء ... وعلى هذا الأساس فإنك من خلال قراءة لك للجريدة فإنك تصنفها مباشرة أم يسارية ؟ كما لا يمكن أن تجد صحافة اليمين تنوه بمطالب اليسار ولا ترحب بأفكارهم ولا تؤيد شعاراتهم ، والعكس بالعكس ، حيث لا يمكن لصحافة المعارضة أن تقوم بتأييد مشاريع الحكومة ولا تخبر المواطنين بأي عمل ايجابي ...

فأي صحافة هذه التي تتلاعب بمشاعر المواطنين فحين أن الرسالة هي رسالة نبيلة تخدم المصالح العليا للبلاد والعباد وضرورة النقد البناء بقسولة " لا " في الوقت المناسب أو " نعم " في الوقت المناسب .

إن ما أقدمت عليه الصحافة الحزبية في هذا الباب وجعلت

الصحفي يعبر بلسان حال الحزب ، ويتكلم باسم اللون السياسي ويكتب عن طريق الإملاء " سبة " في حق الإعلام والإعلاميين والمهنيين ... فكيف يعقل لصحفي يطالب بالحريات أن تكبل يديه عن الكتابة ويكلم فمه عن الحديث وفي حالة إعراب الصحفي عن موقفه البطل فإنه يحرم نهائيا من مزاوله عمله داخل المؤسسة الإعلامية التي يشتغل بها أو ربما يطرد من المنشأة الصحفية التي يرأسها وزير في الحكومة والذي سيسلمه اجرا في آخر الشهر باعتباره مديرا مسؤولا على الجريدة ..

إن هذه وقائع ليست من وحي الخيال، بل تجسدها الحياة اليومية في تاريخ الصحافة الحزبية وإلا لماذا تتحكم المكاتب السياسية في قيادة هيئة التحرير ، والعديد من المنابر تضع على رأس هيئة التحرير مناضلا سياسيا يفرض رقابته الحزبية على المقالات الصحفية ، وقد يتعب كثيرا الصحفي في عمله من ترتيب وتصنيف لمقالته، لكنه يتفاجأ بعدم نشرها في العدد الموالي للطبع وقد يتعرض لاستفسارات وكثيرا ما يتم طرده بدون سابق انذار ... أما إذا نظرنا من وجهة الخط السياسي للجريدة فإنك تجد الصحافة الحزبية تكتفي بالإهتمام بأنشطة قياداتها سواء في الحكومة أو البرلمان منوهة بكل الأشغال ومن خلال قراءتك لم يبقى إلا التصفيق والتطويل وبحكم التزويق والتنميق تضيع مصالح الشعب عامة وتعطل المسارات التنموية للبلاد وحتى النقد الساخر الذي تتبناه صحافة حزب معارض لليمين فغالبا ما

نراه افتراء وغير صحيح بل محاولة من محاولات التقارير المغلوطة التي يذهب ضحيتها الكثير والكثير ... وكذلك تجربة اليمين التي كانت فيما مضى تنوه داخل البرلمان بوزراء أثبتت العكس حيث كان البناء مغشوشا مما أفرز العديد من القضايا والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي لازلنا نبحث لها عن حلول .

فأين يكمن واقع الصحافة الحزبية من الرسالة الإعلامية ؟

## حدود ميثاق التحرير

لا يمكن أن نتحدث عن ميثاق التحرير ، والوزير في الحكومة مديرا مسؤولا عن منشأة صحفية . لأن هذا الأمر يعود سلبا على واقع وهدف الصحافة سواء تعلق الأمر بصحافة حزب الوزير أو صحافة معارضة له...

فقد شهدنا حقائق ملموسة في هذا الأمر ، حيث كانت المعارضة (السابقة) تطالب من خلال النقابة بميثاق التحرير فهل يعقل لصحفي أن ينتقد سياسة الوزير التي ينهاجها داخل الحكومة ، مع العلم أن الوزير هو مشغل الصحفي وهو الذي يقدم له راتبه على رأس كل شهر فإلى أي مدى نصادق هذا الميثاق الذي يبقى حبرا على ورق ، وإلى حدود هذه الكتابة لازالت الصحافة تبحث عن هذا الميثاق ...

واقعنا أننا نتحدث كثيرا ونترجم أشياء قصد ترويجها للرأي العام فحين ندفع الثمن عن كل تماطل بل نساهم من خلال " التمويه " في تعطيل المسار الديمقراطي... فالقارئ عندما يقتني

جريدة المعارضة فإنه يرغب في كشف المستور وخبايا الأمور ، لكن عندما يعي القارئ بواقع صحافة المعارضة فالجريدة تفقد مصداقيتها في السوق الإعلامية وخاصة في هذه الظروف والمتغيرات الجديدة ، بحيث أصبح الوعي منتشرا من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ، فلاداعي لسلك أسلوب المراوغة كل الكتابات ، من مقالات قصيرة وحوارات وملفات لا بد وأن توافق عليها رئاسة التحرير التي تباشر عملها كمرقبة ليس من الوجهة القانونية كحماية المؤسسة الإعلامية من جنح التشهير والقذف بل رئاسة باشر عملها بتنسيق وأعضاء المكتب السياسي للحزب حيث لا يمكن نشر أي مقال إلا ما يرضى عنه الخط المرسوم لها باعتبارها ناطقة بلسان حال اللون السياسي . فكيف يمكننا أن نوازي بين ميثاق التحرير والإملاء الذي أصبح يقيد الصحفي في عمله ونشاطه الصحفي ؟ ومتى كان الصحفي تتحكم فيه تقنيات الاختراعات من ( تلي كموند ، وريموف ) أي كآلة يسير من خلالها نشاط الصحفي وتحركاته ، وحتى الأسئلة التي يضعها الصحفي أثناء الحوارات المباشرة تقدم للمعني بالأمر قبل اللقاء المباشر والذي تنتظره كل الشرائح في المجتمع ...

إن ميثاق التحرير التي تتحدث عنه صحافة النخبة لا يمكن تحقيقه في الواقع الإعلامي ، رغم أن ميثاق التحرير هو من صنع " دراسة سوقية اعلامية " للتخفيف عن المهنيين من رقابة

التحرير أو ما شابهها ، ولكن الواقع يعكس ذلك حيث أثبتت التجارب أن ميثاق التحرير لا يمكن له النجاح الا إذا كانت المنشآت الإعلامية مستقلة وحرّة وألا تديرها وزراء في الحكومة ، وبالمعنى الأصح أن ميثاق التحرير يتماشى والصحافة المستقلة التي ليست عليها الا الرقابة الذاتية وفي الأمور القانونية .

## الصحفي بين " لا " و قوله " نعم "

الساحة الإعلامية تنقسم الى ثلاث أقسام منشآت حكومية ،  
ومؤسسات إعلامية يمينية وأخرى معارضة ، لهذا يمكن لأي كان  
أن يصنف الصحفي من خلال انتسابه لأحد هذه المنشآت .  
وحسب تجربتنا في هذا الميدان فالواقع أثبت عكس هذه النظرية  
بحيث اشتغل العديد من الأعلام بمنابر معارضة وسرعان ما  
انتقلت الى مؤسسات صحفية يمينية ، لكن يبقى السؤال أين  
تكمن مصداقية القلم الذي كان يتبنى " لا " ؟  
فعلا أن الصحفي يبقى المسؤول الأول والأخير عن هذا التغيير أو  
الاختيار ، فبعدها اعتاد القراء عموده القار في جريدة "  
المعارضة " أصبحوا لا يثقون في كلامه وحديثه بعدما أصبح له  
عمود جديد بجريدة يمينية متبنيا قوله " نعم " فأين المصداقية ؟  
الأمر غريب جدا ، فلا يعقل أن يتحول الصحفي بعد تجربة طويلة  
من السنين وهو يعارض وجل افتتاحيات مقالاته تبدأ بقوله " لا  
" مؤكدا بذلك سلطة القلم الصحفي ونزاهته من خلال نقده  
للمناقشات البرلمانية وكذلك يبرز قوة المعارضة في مواجهة

أعضاء الحكومة ، وفي كثير من الأحيان يحاول بطلب من رئيس هيئة التحرير أن يلقي الضوء على رجال السلطة لنقل " السالب " من تعسفات بل قد يغالي كثيرا في طرحه للقضايا بغية الضرب على الوتر الحساس للمواطنين واستمالتهم والتعاطف مع الحزب " المعارض " ...

ككيف يمكن لهذا الصحفي الذي قام بهذا الإنجاز أن يصبح في الغد القريب صحفيا بجريدة يمينية هدفها التنويه فماذا عن هذا الصحفي الذي سيملي عليه رئيس التحرير ماذا يكتب عن مؤيديهم من تقدير؟

إن المشكل يكمن في كون الصحفي شغيفا ، بمعنى مأمورا وعليه الإلتزام وتنفيذ قرارات رئيس التحرير الذي يستقي الأوامر من المكتب السياسي سواء يمينيا كان أم معارضا وهذه الحالة تستدعينا للوقوف أكثر من مرة للدفاع عن رجال الإعلام الذين لا حول لهم ولا قوة غير انتظار الراتب الشهري الذي كان محط اهتمام الخاص والعام ...

فأزمة التشغيل كانت من ضمن الأسباب التي ساهمت في جعل الصحفي يستقر داخل المؤسسة الإعلامية راضيا مرضيا براتبه الشهري الذي كان لا يتعدى 1400 درهما في جريدة ومنشأة صحفية كانت يمينية ( سابقا ) وكان أعضاء مكتبها السياسي في الحكومة وأكثر من هذا أن هذه الجريدة رفعت عليها أكثر من دعوة قضائية همت الطرد التعسفي ...

الأمثلة في هذا الباب كثيرة حيث يتيه الصحفي بين قولة " لا " وقولة " نعم " وقد يكتب للقارئ العشرات من المقالات ، وتجدها تتناقض بين هنا وهناك ...

ومن خلال هذا الطرح لا بد وأن نتحدث بموجز عن الصحافة التي تتبنى القولتين بكل حرية وبكل صراحة وبقوة السلطة الرابعة ، إنها الصحافة المستقلة التي شاء لها أن تظهر بصورة واسعة حيث أوصدت أبواب المؤسسات الصحفية الحزبية أمام جموع من الأقلام الغيورة على الوطن وتأكد للجميع أن سلة المهملات تعددت بتعدد المقالات مما جعل العقول الواعية البحث عن منابر جديدة وصحافة جادة تخدم الرسالة الإعلامية بكل مصداقية ، وتخدم المصالح العليا للبلاد والعباد على أساس أنها صحافة المجتمع وبدون استثناء ، وليس صحافة النخبة التي تعيش على تمويه المواطنين بالشعارات الزائفة والظهور في الساحة ساعة الانتخابات .

أما الصحافة المستقلة فاعتمادها على نفسها جعلها تتقوى كثيرا الى أن أصبحت مقروءة لدى الخاص والعام ، وهذا ما جعل الصحافة الحزبية تقلق جدا من تواجد المنابر المستقلة والتي زاحمتها وسجلت أرقاما فائقة في مبيعاتها .

ونظرا للإستقلالية فالصحفي المستقل له كامل الصلاحية في أن يقول " لا " وأن يقول " نعم " كما له الحق في التنويه والتنديد ، مما جعل الأحزاب الحاكمة تتخوف كثيرا لا لشيء أكثر من الخوف

عن مصالحة التي ستتعري أو تكشفها هذه الصحافة الجادة .  
ولا يمكن لأحد أن يتجاهل التقارير المغلوطة في هذا الشأن والتي  
على ضوئها عانت الصحافة المستقلة العديد من القضايا وخاصة  
تهميشها من الدعم المالي الذي تستفيد منه جرائد حزبية لا تقرأ،  
بل تطبع وتوزع وترجع بدون أن تباع ولا جريدة واحدة ...

وأمام هذا الحيف كان من الواجب على الصحافة المستقلة أن تندد  
بهذا العدوان الذي شنته صحافة الأحزاب ، وهنا لا نعني  
الصحفيين بل المكتب السياسي المشرف والمسؤول ، وبكل قوة  
نددت الصحافة المستقلة بنقابة " التناوب " التي لم تدافع لا من  
قريب ولا من بعيد على حق مهضوم لصحافة مستقلة جادة ...  
كما قالت " لا " لتوزيع الدعم فيما بين مدراء جرائد الأحزاب  
السياسية الذين هم وزراء ، حيث تمت الوزيعة وضاعت  
الصحافة المستقلة رغم مساهمتها الفعالة في بناء بلد الحريات  
والديمقراطية وأولها حرية الرأي والتعبير .

الواقع أثبت أن الصحافة المستقلة هي أمل الإعلام المتقدم  
والمتطور على أساس أن تظل صحافة الأحزاب تخدم الأنشطة  
الحزبية وتعرف " كيارها " السياسيين لتقديمهم في الانتخابات  
القادمة ...

أما " لا " و " نعم " ف " نعم " للصحافة المستقلة التي تؤمن  
إيماناً راسخاً بالتعددية وتنوّه بكل وطني غيور على المصالح  
العليا للبلاد والعباد سواء كان هذا المواطن مسؤولاً في الحكومة

أوفي الأجهزة الأمنية من عمداء ورجال السلطة فحين تندد  
بالمقابعين على كراسي المسؤولية خدام المصلحة الفردية  
والمساهمين في تعطيل مسار البلاد .

## الصحافة المستقلة ضرورة القرن الجديد

لعل الأسباب التي دفعت بالعديد من الأعلام الصحفية أن تتبنى الإستقلالية ، الواقع الذي أصبح يعيشه الإعلام في العالم الثالث ، خصوصا الدول العربية والإسلامية .  
كما أن عزوف هذه الأعلام عن الكتابة في صحافة الأحزاب السياسية لما لهذه الأخيرة من مصداقية تجاه العالم والمجتمعات المدنية .

فإذا كانت الصحافة همزة وصل فيما بين الحكومة والشعب أو مرآة تعكس واقع المجتمع ، فالحقيقة تكمن في أن هذه الأحزاب السياسية - البعض من الكل - تصدر جرائدها لتكون الوسيلة الوحيدة للدعاية لأهم أنشطتها طيلة السنة وعند الانتخابات بالخصوص ، مما يجعل هذه الصحافة ، صحافة الحزب ، يصبح من خلالها الصحفي مجرد آلة كتابة لما يملئ عليه من طرف القيادة الحزبية ، ولا يحق للصحفي أن ينقل في صحيفة الحزب وجهة نظره ، خاصة إذا كانت مخالفة لأهداف الحزب ومبادئه المقدسة - في نظره - .

الصورة واضحة تماما أمام القارئ وأمام جميع الجهات ، سواء كانت حكومية أو شبه حكومية أو مدنية .

ومن هذا المنطلق فكل حزب يصدر جريدته الناطقة بلسانه ، وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت الدولة يتواجد بها ستة عشرة حزبا سياسيا ، فيتبادر الى الدهن مباشرة أن هناك ستة عشرة جريدة حزبية ، وكل واحدة من هذه المنابرتعبّر عن صوت الحزب ولونه .

ومن جهة أخرى ، اذا كانت هذه الأحزاب تصنف من اليمين وأنها تشكل أعضاء الحكومة ، فترتبط الأقالام الصحفية مباشرة بأنشطة الوزراء وتتحرك هيئة التحرير في مجال واحد ، هو إقناع المواطنين بأنشطة الحكومة على أنها تسعى لخدمة المصلحة العامة وتسخر حينها منابرها بالعناوين البارزة المدعمة بالصورعلى الصفحة الأولى ... وهنا تضيع كفاءة الصحفي الذي يصبح ببغاء يردد ما يقال له . كما يجد هذا الصحفي نفسه مقيدا بوظيفة لا يمكن الاستغناء عنها ما دام سينال راتبها شهريا من إدارة الحزب . وفي كثير من الأحيان - ظاهرة سلبية - أن المدير المسؤول لهذه الجريدة وزير في الحكومة ...

فكيف يعقل لهذا الصحفي المرتبط برسالة اعلامية أن يكون مقيدا فحين يدافع عن الحريات والحقوق من قضايا الديمقراطية وأولها حرية الرأي والتعبير .

نعم انها مهزلة في تاريخ الصحافة وخاصة الصحافة المكتوبة

باعتبار الحزب السياسي لا يقوى في أن تكون له قناة تلفزيونية وفي حالتها لن تكون القناة ناجحة ...

أما جريدة المعارضة فقد عودتنا على نقدها المباشر لضرب ونسف أشغال الحكومة والصحفي " المعارض " يصبح بدوره أداة تتحرك ليقول " لا " وفي غالب الأحيان لا يدري لماذا يقول " لا " ؟ المهم أن يتقاضى أجره وفي حالة تمرير قولة " نعم " وجد نفسه مدرجا على قائمة العطالة ...

وفي هذه الأجواء التي تعيشها الصحافة الحزبية بين أقلام " قولوا العام زين " وأقلام " اللات " تبرز الصحافة المستقلة حاملة مشعل الصحافة المكتوبة والتي أصبحت مقروءة ومطلوبة ورغم تعدد العناوين في مجال الصحافة الحرة فتعتبر البديل للقرن الجديد والعالم الجديد الذي يتطلب كل شيء جديد . فالصحافة المستقلة تبنت شعارا ديمقراطيا " جريدة لكل مواطن " وعززت سندها بقولة الراحل ملك المغرب محمد الخامس طيب الله تراه " الخبر مقدس والتعليق حر " . وسارت على الدرب تخدم المصلحة العامة بغض النظر عن الانتماء السياسي ، بعيدة عن التنميق والتزويق والإملاء ...

فقوة هذه الصحافة تكمن في أن خيرة الأقلام التي لم يطربها النغم الحزبي أصدرت اليوم جرائد مستقلة نافست المنابر الحزبية إدارة ومقرا وشكلا ومضمونا ، وأصبح صيتها في العالم تترقبه الشخصيات السياسية والمدنية والحكومية .

ونظرا للصراحة التامة التي تتمتع بها الأعلام الصحفية المستقلة وكشفها عما يدور في كل الكواليس من عيوب وشعارات زائفة جعل المنابر الحزبية في إطار جمعية اعلامية تحارب الصحافة المستقلة لا لشيء أكثر ما تحافظ على مصالحها الخاصة لأن المصداقية اتضحت للعام والخاص .

## الصحافة والقلم التكسبي

الصحافة مهنة شريفة . رسالة لا يتحمل ثقلها إلا الصبور  
لمتاعبها وتعدد قضاياها وارتباطها الوثيق بالمجتمعات والشعوب  
وبالتاريخ ..

ونظرا لدورها في الحياة سميت بالسلطة الرابعة أو السلطة الأولى  
كما هو الأمر اليوم في العالم المتقدم كما سميت بصاحبة الجلالة  
انطلاقا من هذه التسميات ، فالمفروض أن تكون الصحافة تتمتع  
بحصانة ، وأن يشتغل بها أقلام ذات أخلاق فاضلة يسيل  
مدادها بكل نزاهة ومصداقية ، وحسب التجارب فهذا اللون لا  
تتمتع به الصحافة الا في صحافة مستقلة ...

وهنا لا نتحدث عن ما يسمى بصحافة " الرصيف " أو الصحافة  
التجارية " والتي قامت بدور لا يرقى لمستوى الإعلام ، بل زادته  
انحطاطا بدء من الأسلوب اللاأخلاقي الذي يعم كل الصفحات ،  
وقد لا تسمح لنفسك بإدخال مثيلات هذه الجرائد الى بيتك أو  
تضعها بين أيدي أبنائك .

فالجرائد التي غزت الساحة - بالمفهوم السلبي - بأخبار مغلوطة لا

أساس لها بالواقع ونشرها على الصفحة الأولى ، بصور " مفرقة " مصنوعة لجلب القارئ وإثارته ليقنتني نسخة من الجريدة يعد ارتزاقا لناشرها عكس ما تناوله الصحافة النزيهة الحرة .

فإذا كانت صحافة الإثارة في العالم المتقدم تلعب دورا أساسيا في حياة مجتمعاتها فلأنها تربط الأحداث بالسبق الصحفي وبلورته وبصورة اعلامية جادة حقيقية تمكن الحدث من الانتشار وخرق الأقاليم والبلدان بل تعتمد الصدق في نقل الخبر ولا تلجأ لتمويه القارئ بأخبار لا أساس لها من الصحة

وحسب المعطيات الملموسة فالصحافة الصفراء اعتمدت أسلوبا جديدا مكسوا بالافتراء والبهتان والتعظيم كذلك بحيث نزلت بثقلها على قضايا المحاكم وبمساعدة بعض الجهات - حسب الاتفاق - تعظم الأمر وتجعل من متهم مجرما وبطلا وامبراطورا في الممنوع ، وهكذا دواليك تباع الجريدة لذوي المتهمين والعطالة ومحترفي الجلوس " بالمقاهي " ممن لا شغل لهم غير حساء فنجان من " الشاي " أو " القهوة " .

أما المثقفون والمتعلمون فإنهم يبحثون عن المنابر الجادة ، ذات المصداقية وخاصة الصحافة المستقلة الملتزمة ...

أعود بك أخي القارئ للقلم التكمسيبي الذي يبقى في الأصل الموضوع الأساسي من خلال هذا المقال فكما هو الحال في جميع الوظائف يتواجد الصالح والطالح ، فمهنة الصحافة لا تخلو من هذه الميزات السلبية والايجابية فقد دخل هذا العالم أناس من

باب لقمة العيش وليس حبا لكونهم تدرّبوا أو درسوا أسس المهنة ، بل عليهم أن يشتغلوا من أجل الكسب ، فلو إتاحت لهم فرص أخرى في مجالات ثانية لسااروا إليها وغادروا مهنة المتاعب ...

فاليوم تجد في الكثير من المنابر أقلاما تكسبية هدفها " المال " وليس حبا في الرسالة الاعلامية ، المهم أن يوظف قلمه لحساب نائب برلماني أو مسؤول في الحكومة أو صاحب نفوذ .. المهم أن يكتب على صفحات الجريدة مقالا ينوه من خلاله بالجهود التي يبذلها سواء كان في مجلس الشعب أو في الحكومة أو في أي مكان ...

كما يصبح هذا الصحفي مستغلا من طرف صاحب " المال " حينها يسب ويشتم ويسخر قلمه ليسيل سما في أفراد هم أعداء لصاحب المرحلة ، وقد يبحث الصحفي عن أكثر من صاحب واحد اعتبارا أن هذه العملية تذر عليه أموالا كثيرة أما القلم المستقل الملتزم فبعيدا عن هذه الشبهات وهذه الالتباسات لأنه ليس حكرا على أحد ولا لأحد بل لجميع المواطنين ومن حقه أن ينقل داخل مقال واحد وجهة نظر اليمين والمعارضة وبين المنزلتين .

## الصحافة المستقلة واقع لا مفر منه

بعد المعاناة التي عاشتها الصحافة المستقلة في غضون السنوات الأخيرة يأتي القرن الجديد بصفحات مشرقة هدية للأقلام المتحررة من قيود اللون السياسي الذي يكبل من خلاله الصحفي في اطار دوامة من الأنشطة الحزبية وما ترضى عنه قيادتها ...

فالتجارب التي عاشتها الصحافة ، وخاصة في العالم العربي تبقى مجبرة للإقلاع من صحافة احتكارية يطبعها اللون السياسي الى الاستقلالية والمداد الحر ...

فقبل تعدد العناوين من الجرائد المستقلة ، كان الصحفي يعمل بإدارة المنشأة الاعلامية الحزبية أو الحكومية ، وفي كلا الحالتين يبقى القلم الصحفي أجيرا وقد ركزنا على هذه النقطة في أكثر من مقال ، فإذا كان الصحفي تابعا لها بحكم العمل فإن المكتب السياسي يختار رئيسا للتحريير باعتباره الرقيب على الكلمة . وكل شيء لا يخدم مبادئ اللون السياسي ويتعارض مع خط أعضاء قيادة الحزب فالمقالة تعتبر غير قابلة للنشر وقد تعرض الصحفي لاستفسارات وتهديدات بالتوقيف والطرده ...

وهكذا يصبح القلم الصحفي مجرد " كركوزة " تحركها الانامل الغليظة وحسب الأوامر وما على هذا الصحفي إلا أن يكون مثالا للطاعة والإخلاص الحزبي دون السؤال ! وعليه أن يبدع في نفس السياق أي الخط المرسوم لأهداف المؤسسة الحزبية باعتبار حكم وظيفته وما يتقاضاه من راتب شهري عليه الامتثال وبيع قريحته وقلمه وحتى اسمه لهذه الجريدة ، وقد يتحول الصحفي الى إنسان " أخرس " لعدم الكلام وحرية اللسان بل يكتب ما يملا عليه وما يتماشى والأهداف سواء كانت مغلوبة أو مفبركة أو حقيقية ، المهم ألا يسأل !

ونظرا للعديد من الممارسات التي تحاول نسف حقيقة الرسالة الاعلامية التي تدوب من خلال تموقع الصحفي فأينما تواجد فعلية ألا يقع في فضح عدم كفاءة وزير في الحكومة ينتمي الى الحزب السياسي ، كما عليه أن يحترس لعدم فضح التلاعبات والشعارات الزائفة التي يتبناها حزبه المعارض ، فكيف لهذا الصحفي أن يمارس مهامه ويؤدي رسالته بين يمين حزبي في الحكومة وبين يسار مصلحي لا يدافع عن هموم الشعب أكثر ما يدافع عن النخبة ...

وكثيرا ما تجد الصحفي ينوه بالسيد الوزير بعدما حجز له رئيس التحرير الصفحة الأولى معززة بأكثر من صورة . أما جريدة المعارضة فجل صحفييها ملزمون بالتنقيب على نقط ضعف اليمين وفي حالة عدم ثبوت ذلك " تفبرك " مقالات قصد

الضرب على الوتر الحساس للمواطنين واستقطاب قلوبهم الضعيفة .وقد يشتغل الصحفي ٢٠ سنة وهو أحرص لينال رضى هذا الحزب أوذاك وليحافظ على راتبه الشهري مما يدل على أن الأمر يتوقف على " المادة " أي المال ليعيل به أسرته الصغيرة . على ضوء هذه المعطيات الحقيقية كان هم الصحفيين واحدا وهنا لا أتكلم على - الديليين - الذين يبيعون دمهم على حساب تعطيل المسار التنموي للبلاد ، بل نتحدث عن الأقلام ذات المصادقية والغيورة على وطنها التي لا يمكنها أن تصمت في سبيل خدمة المصالح العليا للبلاد وفي إطار ممارسة الرسالة الاعلامية الحققة ، حيث يكون الصحفي نائبا عن المواطنين جميعا وبدون استثناء متتبعا أشغال المجالس المنتخبة حماية لمال الشعب مجددا بقلمه ليكتب بالأحرف البارزة تقصير الحكومة -المتسييسة - في برامجها وليكشف عن التقارير المغلوطة من أجل اظهار الحقيقة ...

كل هذه الأمور لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة منبر مستقل ، صفحات لكل الناس إنها الصحافة المستقلة التي تترقبها المصالح الديبلوماسية في كل البلدان لأنها عين الحقيقة وحقيقة الشمس الواضحة التي لا يمكن لها أن تغطي يثقب الغربال . نعم تفرغت جل الأقلام الصحفية الجادة لهذا الغرض بعد أن فقدت صحافة الأحزاب مصداقيتها ، بل سارت الأقلام الجادة على خط مستقل حيث تختلف الاستقلالية من صحفي الى

صحفي فمنهم من تبني الحياد ومنهم من تبني الإزدواجية أي الاستقلالية بالمفهوم الحيادي ... فخدمت هذه المنابر المواطنين بغض النظر عن الانتماء ولا زالت تدافع عن حوزة الوطن وتناضل من أجل رقي البلاد وجعلها في مصاف الدول المتقدمة بل لم تغفل كشفها عن بعض المحتالة داخل بعض الأحزاب السياسية والتي تدعي ما تدعيه من سلوكيات رزينة وفاعلة بيد أنها لا تخدم المصلحة العامة .

وبفضل رجال القلم المستقل والمداد المتحرر أصبحت الصحافة المستقلة تخيف المسؤولين السياسيين وخاصة القابعين على كراسي المسؤوليات مما يجعلهم يرتبون بيتهم بالتمويه وكتابة التقارير حيث تعطى الأوامر

نحمد الله بأن الظروف تغيرت وأن هذه اللبنة من لبنات التغيير تؤكد عدم الإرتجال وعلى الجهات المعنية أن تتبين قبل أن تصيب القوم بجهالة

فالقلم المستقل لن يكون إلا قلماً حراً خدوماً وليس مخدوماً يضر بالمواطنين والبلاد بل ينوه بكل مواطن مسؤول أدى واجبه بكل صدق وأمان وأخلص في قسمه وكان رجلاً مناسباً في مكان مناسب .

## البرلمان والصحافة المستقلة

عندما نتحدث عن البرلمان يتبادر الى الذهن مباشرة ما اعتدناه وعودتنا عليه الجلسات النيابية من أدب وحماس وأسئلة شفوية توجه الى أعضاء الحكومة واستفسارات ومدخلات وأكثر من نقطة نظام هذا الى جانب تكريم زملائهم وتلقيينهم لبعض " النائب المحترم "

فكم من سؤال شفوي وكتابي تقدمت به المعارضة الجديدة ؟ وكم من استفسار طرحه اليمين ؟ وكرره الوسط ؟ وكم هي ردود الوزراء وأجوبة بأسئلة ومحاولات الإقناع (...) لكن لا أحد يدافع عن الصحافة المستقلة ، ولا أحد تمكن من طرح هذا الملف الثقيل من جراء الحيف والتهميش .

إن وصول " النائب المحترم " الى مجلس النواب لم يأت إلا بعد تصويت المواطنين بمن فيهم الصحافة المستقلة وعلى كل نائب برلماني أن يتحمل المسؤولية التي هي على عاتقه اليوم وإلا عد نصابا خان العهد الذي قطعه إبان حملته الانتخابية حيث تم التأكيد على الدفاع عن حرية الرأي والتعبير فحين لم يدافع "

النائب المحترم " إلا عن مصالح الصحافة الحزبية التي تخدم رسالة الحزب بلونه السياسي ، وما دام البرلمان يضم في أغلبية أعضائه متسيسون فتبقى الصحافة المستقلة على الهامش في حين تستفيد الصحافة الحزبية من الدعم السنوي مع العلم أن هناك أحزاب سياسية يصدرون جرائد لا طعم لها ولون بل تجدها عبارة عن نشرة داخلية تتحدث عن أنشطة المكتب السياسي وأخرى تقوم بترجمات لمقالات شخصيات تسير خط الحزب ، وتأتي بآراء تعود الى زمان قضى وانتهى لا يستفيد منه أحد بل هذه الصحف تنال نصيبها من الدعم السنوي ، فحين تعيش الجرائد المستقلة والحرّة في صراع بين البحث عن الخبر والمواصلات والمطبعة الى التوزيع ...

وأمام كل هذا جاهدت الصحافة المستقلة بأطرها الخدومة ، أن تدخل جلسات البرلمان وتقوم بالتعليق الصادق وفقا لما ينص عليه القانون ، بل لازالت تحاول بقوة القلم والمداد أن تستمر رغم العراقيل والألغام التي تضعها بعض الأحزاب السياسية ، لنسفها خوفا من ضياع مصالحها وأولها "الدعم المالي " الخاص بالصحف . فإذا كان البرلمان يمثل الشعب فمعنى ذلك أن القضايا المطروحة في الساحة لا بد وأن تناقش وتعطى لها حصة كبيرة داخل مجلس النواب ، فلماذا التقتصير الحاصل في الصحافة المستقلة ولم يستطع أحد من طرح الموضوع بحدة وبمصداقية ونزاهة المهمة المنوط بها "النائب المحترم " ، وإلا

فالأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان تدافع على المتسييسين ...  
فمن يدافع عن باقي المواطنين الذين فقدوا ثقتهم في هذه  
الأحزاب؟

وبما أن الصحافة المستقلة والحرّة لا تحمل لونا سياسيا ، فلا  
وجود لمن يدافع عن حقوقها داخل البرلمان وهذا ما يظهر من خلال  
جل الأسئلة المطروحة في هذا الباب ، كما أن جميع الأحزاب  
داخل البرلمان تتابع أشغالها صحافتها لنقل الخبر في اليوم  
الموالي للنشر ..

انطلاقا من هذه المعطيات والبيانات والحقائق التي نؤكد من  
خلالها أن الصحافة المستقلة ستبقى الصحافة الحرّة التي تخدم  
المصالح العليا للبلاد بعيدا عن اللون السياسي الذي يخدم  
مصالحه الخاصة .

فإذا كان البرلمان مؤسسة " الثقة " فما على السادة النواب إلا  
وأن يتأكدوا بأن صحافة العصر هي الصحافة المستقلة بإشهاد  
العالم المتقدم ، وإذا كانت الحصانة البرلمانية تخول لهم أن  
يدافعوا على مصالحهم وحمايتهم بكل الطرق ، فالصحافة  
المستقلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة النزيهة التي ينهاجها  
جلالة الملك محمد السادس رائد التصحيح والتغيير.

## من وراء محاولة احتكار الصحافة ؟

كل فرد من المجتمع له الحق في قول كلمة صدق ولو على نفسه،  
فما بال ممتهن الرسالة الإعلامية الذي أصبح مجبرا بحكم العمل  
أن ينقل الصدق للآخرين ويقول غير الصدق ...

فقد عودتنا التجارب والخبرات ومسالك من سبقونا من الذين  
أخذنا عنهم أو قرأنا لهم أن نلتزم بصدق القول وأن نكون في  
مستوى الرسالة الصحفية متعهدين بميثاق الشرف بيد أن هذا  
الأمر نجده غائبا إذا ما قلنا غيبته بعض الأحزاب السياسية حتى  
أصبحت الصحافة المكتوبة ينظر اليها " بالاحتقار " والتذليل "  
من جراء الإفتراءات " المفبركة " على شريحة دون أخرى ، وهكذا  
العكس بالعكس ...

وقد وضع الشارع أكثر من استفهام في هذا الباب ، حيث يبحث  
عن الحقيقة بين سطور المقالات ، وخاصة فيما بين هذه الأحزاب  
التي تتناطح فيما بينها متناسية دورها في الحياة السياسية  
والاجتماعية ، متجاهلة المواطنين وحقوقهم في التأطير والواجب  
ومن المؤكد أن الصحافة المستقلة سارعت في الكشف عن

العديد من التلاعبات التي تخدم المصلحة الخاصة وإبراز الحقيقة التي كانت تخفيها جرائد بعض الأحزاب والتي لها رغبة الاستحواذ على جميع مرافق الحياة مع العلم أن الدستور يؤكد على التعددية و الحق في الإختيار .. بمعنى أن لنا رغبة أكيدة في عدم التسييس داخل أحزاب لم تستفد من ورائها الشعوب ، وخاصة الطبقة الفقيرة ، ولم تحقق ولا مطلباً من مطالبها البسيطة ، بل خدمت مصالح قيادة أحزابها ومصالح أطرها ورأسماليها وذويها ونخبويتها ...

فمواطنتنا لا تسمح لنا بأن نكتب في جريدة حزبية ليست لها مصداقية في الساحة الشعبية وخاصة إذا كانت قيادتها ساهمت في تعطيل المسار التنموي للبلاد وقضت على المواطنين بالفقر والتفكير

فمحاولة احتكار الصحافة المكتوبة ليس بغريب على من احتكر مناصب وكراسي المسؤولية لسنين ولم يقدم ولا بشرى واحدة أكثر ما احتكر المنافذ الثقافية والجمعية كما حصل في إطاريئات صحفية والتي بدورها شهدت التناوب فيما بين حزبين وكأن الأطر تكمن في أحزاب متسييسة لكن الواقع أثبت العكس كما أن المجتمع بكامله يفقه ذلك .

فاحتكار الصحافة المكتوبة إذن ، تجلى في العديد من الممارسات التي لا بد لها وأن تبرز في كتابات جديدة قصد التدوين والتأريخ ، لأن ما اقتترف ليس باليسير فمن تناسى المقاومين وأبناء

المقاومين ؟ ومن أبرز " نخبة " المقاومين غير بعض جرائد الأحزاب السياسية التي كتبت بمدادها بكل انحياز وأهلت بذلك من أهلت ؟

الدعم المالي أو الهبة الملكية لم يستفد منها إلا جرائد الأحزاب وكأن الصحافة المستقلة ليست وطنية ... بل وزعت الدعم على بعضها وبالتساوي حيث أمام "الوزيعة " تتفق الأحزاب .

أما " لا " وقولة " نعم " فهذا أمام " الكاميرا " وفي المباشر من على منبر " البرلمان " ...

كما يقول المثل " خرجت من الجنب " فعلا أن الصحافة المستقلة شوكة في الحلق ، فقد تقوت بفضل الله وبأطرها الحية والبسيطة والمتواضعة والخدومة ، بل جندت كل طاقاتها لإثبات وجودها وحبها لله والوطن والملك ... وهذا شعار لا يمكن للجرائد الاحزاب السياسية أن تحتكره لأنه شعار المغاربة جميعا وبدون استثناء .

وأمام العالم الجديد والمتغيرات الجديدة التي تعرفها البلاد ، فالصحافة المستقلة ستعرف ازدهارا كبيرا على مستوى الشكل والمضمون أما المحاولات الاحتكارية فلا سعة لها في العالم الجديد ...

## عراقيل أمام الصحافة المستقلة

رغم النجاح الباهر الذي حققته الصحافة المستقلة في ظرف وجيز، وإبراز مكانتها و كفاءتها في المجال الإعلامي حتى أصبح لها صيت قوي إلا أنها لازالت تعاني من عراقيل-ألغام - كثيرة قصد إفشالها إذا ما قلنا نفس دورها البطولي في تأدية الرسالة الصحفية النزيفة وعلى سبيل المثال :

مصدر الخبر :

الإدارة لا تفتح أبوابها إلا عن طريق " بطاقة الزيارة " و كذلك بعد المكالمات الهاتفية أو الاتصال المباشر ، وهذه طرق تسلكها صحافة دون الصحافة المستقلة لعدم توفرها - الأخيرة - على أعضاء في الحكومة ولا في البرلمان ، والادارة لا تفتح أبوابها إلا بعد الإذن ... وما دامت الصحافة الحزبية تملك في هذا الجانب نصيب الأسد يبقى السبق الصحفي حليفها ...

وهكذا تضيع مصالح الصحافة المستقلة خاصة في مصادر الخبر ، لكن بفضل الأساليب الجديدة ووعي أعلامها الجادة تقوم

بإنجازات هامة تفوق العمل الذي قامت به زميلتها - الند - الحزبية وقد ظهر هذا الامتياز في العديد من المنابر الحرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية الى جانب المنشآت الرياضية التي حطمت رقما هاما في المبيعات ...

المجالس الحكومية : بما أن الحكومة متسيسة في أغلب أعضائها فإنها تقوم بدعوة صحافتها لجميع الأنشطة قصد نقل جديدها على صفحات منابرها ، ولأن الصحافة المستقلة بعيدة عن اللون السياسي فإنها تبقى مبعدة عن هذه اللقاءات ليطلع الخبر في اليوم الموالي في جرائد حزبية ، بل تكتفي الجرائد المستقلة - بعد الخبر - بالقراءة التامة والنقد البناء ، مما يضع المقالة الحرة في خانة الاهتمام هذا الى جانب الجرائد الحزبية ، فهي إخبارية بعد الاعلام السمعي البصري ونشرة حزبية لأنشطة الحزب وأعضائه سواء في الحكومة وخارجها .

الدعم المالي : يعتبر الدعم المالي من العوائق الكبرى التي تعاني من حيفه الصحافة المستقلة ، ولا أحد يمكنه أن يعلل لماذا الصحافة الحرة لم تستفد من الدعم المالي فحين يتم توزيعه على جميع الجرائد الحزبية وبدون استثناء ، فأى ديمقراطية تتحدث عنها الأحزاب السياسية التي كانت في الحكومة أو التي هي اليوم في الحكومة .

التوزيع : مؤسستين هامتين تعملان للتوزيع الوطني وكذلك الدولي ، وتعتبر بعض الاحزاب السياسية مساهمات في إحدى

المؤسسات التي تهتم توزيع الصحف والجرائد على المستوى الوطني ، مما جعل الصحافة الحزبية توزع منابرها في أحسن الظروف والأحوال ، وحتى المتابعات فإنك تجد الأكشاك تعلن الجرائد اليومية وتضعها أمام أعين القارئ فحين المنابر الحرة لا تلقى هذا الاهتمام بيد أن القراء يسألون صاحب " الكشك " ويقتنونها لأنها غير قابلة " للكراء " كما هو الأمر الساري على جرائد بعض الأحزاب السياسية حيث لم تعد للقارئ رغبة في الاحتفاظ بها ...

فهناك منابر حرة بيعت بأكملها ولا زالت تحت الطلب والترقب فحين جرائد حزبية تسحب 3000 نسخة وتوزع على المستوى الوطني وتجمع ويحصى نفس الرقم في مرجوعاتها أي لا وجود لقارئ لها ، مع العلم أن هذه الجريدة يشملها الدعم السنوي ولا زال صحفييها يعانون من ضعف الراتب الشهري .  
مفارقات كبيرة وواسعة فيما بين المنابر الحرة والجرائد الحزبية ، والحقيقة أن واحدة هي التي تخدم الرسالة الاعلامية .

## لا يأس مع الصحافة ...!

« لا يأس مع الصحافة المستقلة » قولة ردها أكثر من قلم هادف بجرائد ومجلات أمريكية وبريطانية وفرنسية ، واليوم نقولها من على هذا المنبر وضمن عمودنا " بالمداد الحر " فالصحافة للجميع وليست حكرا لأحد ، كما يتصور بعض الاحتكاريين في هذا المجال ... فكيفما كان الحال فستكون للصحافة المستقلة أهمية كبرى وخاصة في هذا التاريخ ، أي مع هذا التوجه الجديد الذي تعرفه البلاد ، رغم مناورات البعض الذين يرغبون في أن تبقى الصحافة لهم لا لغيرهم فحين يدعون حرية التعبير والديمقراطية مع العلم أن التناقض واضح ويتنافى كلياً وواقعنا الدستوري الذي يلزم ضرورة التعددية وعدم الرسوخ للحزب الواحد ، والتعددية مكسب دستوري سنه المشرع في إطار قانوني محكم ، وجميع المغاربة سواسية كأسنان المشط فلما هذا الحيف الذي يلحق بصحافة دون أخرى والتي تتمتع بامتيازات الدعم بالدرجة الأولى وامتياز الحضور وامتياز التغطيات وامتياز الأشهر وامتياز الإعلانات الإدارية وامتياز الظهور على الشاشة

ومخاطبة أعضاء الحكومة وقادة الأحزاب والكثير من الإمتيازات  
من سفريات ورحلات ... ؟

أليس عيبا وعارا على دعاة الديمقراطية أن يحتكروا السوق  
الإعلامي بمفردهم مع العلم أن العديد من الأعلام المستقلة اليوم  
اشتغلت سابقا في منابر حزبية ... فلما هذا البغض والحسد  
يامعشر الأعلام المكبلة والمقيدة والموجهة ، وتحدثون عن ميثاق  
التحرير ، فبالله عليكم أين ميثاق التحرير ومنابركم تنوه  
وتغطي ما يرضى عنه الحزب فقط . منابر تحررت الى أن  
أصبحت تتحدث عن الجنس وكأننا في دول العار ومستعملي  
القنوات الخليعة ، وهذا الأمر يساهم بشكل كبير في ألا نشترى  
هذه الجرائد وألا ندخلها بيوتنا العفيفة المحترمة ، كما تتناول  
مشاكل الشباب بمقالات " مخدومة " فمن يتحدث عن عجزه ومن  
يتحدث عن خيانة زوجته ومن يتحدث عن أنوثته ...

القارئ في حاجة الى صحافة مكتوبة ، وليس الى صفحات  
مكتوبة ، يريد المقالات الهادفة وليس " ترجمات " غربية أو  
شرقية وعن أقلام " الموتى " فماذا يغني مقال للكاتب الروسي "  
شوفوسكت " ؟

على الصحفي أن يبقى متشبه بأخلاقيات المهنة مؤدبا اليمين  
والقسم مع نفسه وأمام الله ، ليعمل في إطار الرسالة الإعلامية  
كأمانة على عاتقه . بعيدا عن كل ما يؤدي الى توسيع أو  
البيضاء وتلطixها بأسلوب النفاق والخداع .

## عندما تصبح الصحافة نخبوية ...

هل فعلا أننا نبحث عن التجديد ، وهل فعلا أننا نرغب في التغيير والتصحيح ؟ إنها أسئلة تضعها الصحافة المستقلة وخاصة أن الإستفادة في كل الأشغال تخصص للصحافة الممثلة داخل البرلمان . وكأن الصحافة المستقلة ليست بمغربية وليست بوطنية ... فمن يقرر في مجال الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة ؟

إننا نؤمن بأن الصحافة رسالة تخدم المجتمع وبدون استثناءات، لهذا على المسؤولين الذين ينادون بشعارات الديمقراطية والدفاع عن الحقوق في كل المناسبات ألا ينساقوا وراء الكلام المعسول والضرب على الوتر الحساس ، في حين أنهم يسعون وراء خدمة الأهداف التي تتماشى وحقيقة لونها السياسي ، وإلا فلماذا النقابة الوطنية للصحافة المغربية تعتبر الجمعية الأم للصحافيين المنتمين الى جرائد الأحزاب السياسية ، فحين تتواجد جمعيات للصحافيين ونقابة للصحافة المستقلة بل الوزراء الذين تعاقبوا على الإتصال والإعلام بحكم تسييرهم ولونهم الحزبي لا يعرفون أي اهتمام للجمعيات الصحفية ولا النقابية الأخرى رغم اعتراف

القانون بتأسيسهم .

فكيف يعقل في زمن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وإيماننا بالتعددية أن يستقر الأمر بيد نقابة واحدة تعاقب على رئاستها شخصيات منتمية داخل حزبين سياسيين ( بالتناوب ) وكأن الأحزاب الأخرى غير مؤهلة للرئاسة ناهيك الصحافة المستقلة التي لم تقبل عضوية أعلامها لغرض في نفس يعقوب - لا نتحدث عن الأعضاء المؤسسين - .

إن الواقع المرير الذي تعيشه الساحة الإعلامية اليوم يعتبر مهزلة في تاريخ الديمقراطية ، لأنه لا يعقل لأحزاب سياسية قادت معركة الكفاح من أجل الحريات والديمقراطية تأتي اليوم وتعيد موجة الحيف التي عمت الصحافة المستقلة وقد علقنا آمالنا على شعاراتها الهادفة - حسب اعتقادنا - وكانت الصحافة المستقلة من المؤيدين والمتعاطفين الى أن ساهموا بدور فعال في خدمة الإنتخابات وفوز المعارضة - اليمين الجديد - فماذا تغير في ظل هذه الحكومة إعلاميا تلمسه الصحافة المستقلة لصالحها ؟ فكل اللقاءات تتم مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية وتستثنى الجمعيات والنقابات الأخرى ..

إننا نشير هذه الأمور - ليس كما يؤولون بعض مدراء الجرائد لإقناع المسؤولين - لنؤكد بأن الصحافة المستقلة المحترفة والملتزمة صحافة وطنية مغربية وهذه قناعة أكدها العالم الخارجي وأثبتتها قوة المقالات الهادفة التي صدرت في العديد من المنابر

وتصدت للأطماع الإستعمارية وأكدت للخاص والعام تشبثها  
بوحدة الترابية ومغربية صحرائنا ولا يزال مدادها يسيل لهذا  
الغرض داخل البلاد وخارجه ، فلماذا لا تستفيد مما استفادته  
الصحافة الحزبية .؟

فكثير من النقط لا بد من طرحها على سبيل التذكير وحتى تعم  
الفائدة الى بيوت الصحافة المتسيسة صاحبة اللون الانتخابي  
والتي تختار شعارا مناسبا لها في كل انتخابات .

الملاحظ اليوم غياب الصحافة المستقلة - عددا - في كل  
اللقاءات الوزارية ، وتعود هذه المسألة لكون كل وزير يستدعي  
منشأته الصحفية للقيام بدورها الاعلامي وتهتمش الصحافة  
المستقلة لكونها لم تتوصل بأي دعوة ولا وجود لوزير لها داخل  
هذا اللقاء ، بل عليها أن تنتظر وكالة الأخبار أو تنتظر إصدار  
الصحف اليومية ( الإخبارية ) ، بيد أن الصحافة المستقلة لا  
تنظر لهذه الصحف بأنها مرجع أو مصدر ، وخاصة أنها لا تعتمد  
على الإخبار أكثر ما تعتمد على قراءة الخبر والتعليق عليه  
ومتابعته كما أن الصحافة المستقلة متأكدة بأن هذه العملية  
نخبوية ولا تخدم الرسالة الإعلامية ولا الحقوق والحريات التي  
لازالت شعارات مناسبة أصبحت على كل لسان .

## أقلام بين الواقع والتمويه

الصحافة المكتوبة تعيش بدورها خروقات تتنافى و الرسالة الإعلامية من جراء تسيب العديد من المقالات التي لا أساس لها على أرض الواقع ، مما يجعل المواطنين ينظرون الى حامل الهم الإعلامي بالسخرية ويتهمونهم بالإفتراء والتواطئ . وتعود هذه المهزلة الى بعض الأقلام التي تبنت شعار " الكسب " من أجل كتابة مقالات مغلوطة تسيير وفق الخط المرسوم لهذه المنشأة الصحفية الخاضعة للون سياسي حسب مواطن الضغط وتموقع أعضاء المكتب السياسي سواء المتمتعين بالحصانة البرلمانية أو التوزيرية ، وهذا الأمر غير مقبول بل مرفوض ومنبوذ داخل مؤسسة الرأي العام ( البروجندا ) بحيث لا يمكن تزوير الحقائق و تغليط المسؤولين وإقناع المواطنين بمقال غير صحيح وخاصة إذا كان صاحبه من كتاب الأعمدة القارة والدائمة فمن المسؤول بالدرجة الأولى عن هذه الكتابة ، ومن يقرر في هذا الباب ؟

فإذا كانت الرسالة الإعلامية تتضمن الشرف وقول الحقيقة وتنوير المواطنين والتعبير عن معاناتهم وقضاياهم فإن المنشأة الصحفية مطالبة بأن تتحلى بالمصادقية والتربية الخلقية وأن تكون في

مستوى خلية الرسالة التي هي على عاتق كل المهنيين في المجال أما في حالة الضغط كما هو الأمر في أغلب المنابر ذات النفوذ وإلزام الصحفي بكتابة مقال لا يصدق مع كاتبه ولا مع الواقع ، فإن ما يكتب يعتبره المواطن مهزلة تفقد مصداقية الأقلام ولو كانت صاحبة اسم .

فمواطن اليوم توسع وعيه وأصبح يفقه الأمور صغيرة وكبيرة ، كما أن دور القنوات الفضائية سواء عربية أو أجنبية جعلت مفاهيمه تتعدد ، ويتابع الأحداث في كل العالم .

فالعالم القروي الذي كان بعيدا عن متابعة الأخبار والتطورات ، فإنه اليوم يعيش عصرنة المدينة بكل وسائل المنشطات الصناعية ( الإلكترونية ) كما أنه أصبح يفرق بين الواقع والخيال وبين أسلوب التغليف ولا يمكن لأحد أن يستغل سداجته وينهج أسلوبا التموه لإقناعه باللامعقول فحين أنه يرى ويسمع ويميز ...

إن العالم الجديد وتزامنه مع الألفية الثالثة لا تسمح بأن تمارس مثل هذه التلاعبات وخاصة في المجال الاعلامي بإبراز الحقيقة بوجه كاذب ومغلوط ، فإذا كان أسلوب التموه يستخدم سابقا ، فالعالم تغير والمواطن تغير وكل شيء تغير ولم يبق إلا أن تتغير العقلية المتحجرة التي تسعى الى خدمة مصالحها والحفاظ عليها .

إن هذا العمل الكاذب ، لا يرقى أن يكون في مستوى العاملين في القطاع الإعلامي ولا في مستوى الرسالة نفسها التي تعتبر

الرسالة الشريفة ، وعلى هذا الأساس فعلى إدارة هذه المنابر التي توظف هذا الأسلوب اللاأخلاقي أن تنظر الى القرن الجديد بنظرة الإصلاح والتغيير ، وكفى دبلوماسية اجتماعية تصفق للإلتواء وتقوم مشاريعه وتستهلك الشعارات الخيالية التي تبقى سرايا في واقع حياتنا .

إن البشرية عمت المواطنين جميعا لملامح التغيير وما شهدته البلاد من نقلة نحو التجديد ، فكيف يعقل لبعض الأعلام أن تبقى خاضعة للإملاء مع العلم ان الصحفي أولى بالحصانة باعتباره يمثل هموم وقضايا الشعب والبلاد .

## لا صحافة بدون حرية

عندما نسمع كلمة " صحفي " فيتبادر الى الذهن مباشرة أننا أمام رجل متحرر من جميع القيود التي تجعله خادما لرسالة شريفة ، بغية إطلاع الرأي العام والدولي على الواقع التي تعيشه الشعوب وفي كل بقاع العالم . إلا أن هذه النظرة تختلف بين بلد وآخر ، فعندما نرى الصحفي في البلدان المتقدمة يحظى بالإحترام والتقدير وله كامل الحرية للبحث عن الأخبار مستعينا بالمصادر التي تفتح أبوابها أمامه دون أي تدخل ويبقى الكشف عن الحقيقة أمر لا مفر منه ولو تعلق الأمر بأعلى سلطة في البلاد

والملاحظ أن بعض دول العالم العربي إن لم نقل جلها وخاصة في مجال الصحافة لا زالت تراقب وتتابع الصحفيين في كل كلمة بل أكثر من هذا أن الصحافة التي يسمع صوتها فقط التي تنتظر أوامر لتحرير المقالات قبل الطبع أي التي تنهج سياسة الحزب فقط عن طريق الإملاء أو ما يرضى عنه أعضاء الحكومة المنتسمون للحزب السياسي ، فأى حرية هذه تمنع الصحفي من

مواكبة نشاطه الإعلامي بكل صدق وأمانة .

الغريب في الأمر أن الصحافة لازالت تخضع للرقابة عن طريق بعض قوانين الصحافة التي تعمل بها بعض دول العالم العربي والإسلامي وتقييد الصحفي حتى لا يقوم بفضح وكشف المتلاعبين والعاثين بأموال المواطنين وخاصة بعض المتمتعين بالحصانات وكذا من بعض أعضاء المجالس المنتخبة ، فأى مصداقية هذه تؤكد حرية الرأي والتعبير وخاصة الصحافة منها ، كما أن الحقيقة في إطار هذه القوانين ستبقى غامضة ولن تطف على سطح الواقع إلا إذا ألغيت مثل هذه القوانين الرقابية والتي لاتخدم المسار التنموي ، بل تساهم بشكل كبير في تعطيله وتفقد الثقة .

إن العالم الجديد يرفض هذه القيود ، بل يدعم الحريات في إطارها المشروع وتمتيع الصحافة بحصانة تفوق حصانة النواب والوزراء ما دام الصحفي أول خدوم للمصالح العليا للبلاد والعباد .

فإذا كانت القوانين تقييد الصحفي بالأ يتابع ويكشف الحقيقة عن المتلاعبين بأموال الشعب أو يعري واقع القابعين على كراسي المسؤولية فحين أنهم يخدمون المصالح الخاصة فلا داعي بأن تكون الصحافة في هذه البلدان بل على الأقلام النزيهة والشريفة أن تغلق أبواب منشآتها الصحفية وتكسر أقلامها وتبيع أوراقها وتشمع مقر إدارتها وتناول المفتاح لأصحاب الحصانة ...

## المنع والحجز في المعنى الديمقراطي

كثيرة هي المنابر التي تم مصادرتها من طرف السلطات وبدون سابق حكم قضائي ، وكم من الجرائد التي منعت وأحجبت عن الصدور لنشرها بيانات أو وقائع تبث الحقيقة الضائعة في موضوع من المواضيع التي يترقبها الرأي العام الوطني أو الدولي ... فإذا كانت الصحافة السلطة الرابعة فلا يعقل لأي سلطة من السلط أن تقترب عملا يسيئ بديمقراطية البلد لارتباط الصحافة بالممارسة الديمقراطية والحريات . والدول التي تدعي الديمقراطية ينظر إليها من خلال وسائل الإعلام وخاصة حرية الممارسة للعمل الصحفي تحريا ونقدا بناء ، وهذا ما جعل الشعوب العربية والإسلامية تنظر لبلدانها بعدم تطبيق وتكريس الديمقراطية الحقيقية في بلدانها وعلى أنها مقصرة في حق الحريات التي ياما ناضل من أجلها مناضلو القلم والكلمة ...

إن ابداء الرأي لا يضر بالعالم في شئ والكلمة تبقى مجرد تعبير لا يمكنها أن تغير برنامج الحكومة ، ولكنها تدون للتاريخ زيغها على الحقائق وإبرازها بشكل واضح للشعوب التي كان لها الدعم القوي في علو هذه الحكومة إذا ما قلنا تنصيبها فكيف

تنسف الكلمة ؟

لقد تعودت الشعوب العربية والإسلامية مصادرة العديد من العناوين وأصبحت الصحف بين الفينة والأخرى تنتظر دورها أي أنها أصبحت تعمل وهي مهددة ولا تملك من الكلمة إلا " الصحافة " لكن الرسالة مفروض عليها رقابة الحكومة ،

وإلا فمالمعني الصحف التي منعت بمجرد الإدلاء برأي يعاكس مسار الحكومة ، أو الكشف عن تورط وزير في قضية مشبوهة أو تقصير من مسؤول في السلطة ؟

بالأمس كانت حكومة يمينية تنسجم فيما بينها وبين أنصارها في مجلس النواب وكانت برامجها على الأوراق ومشاريعها من الأوراق لكنها استفادت من الأوراق البنكية حتى عرفت آرصدها أرقاما خيالية ... وأمام الماء العكر قامت الصحافة التي تتبناها الأحزاب المعارضة ونذت بالسلوكات اللإنسانية والخروقات في الحريات والديمقراطية الأمر الذي جعل الحكومة بإعطاء الأمر في مصادرة الجرائد واعتقال الصحفيين والهجوم على مقدرات الأحزاب المناهضة لبرنامج الحكومة وضرب المتظاهرين ...

ناصرت الشعوب الضعيفة المعارضة وساندتها لتكون على رأس الحكومة وبصوت الشعب أن لها الحكم وانقلبت الآية ... " تعود حليلة لعاداتها القديمة " حتى المعارضة أعطت الأوامر لمصادرة الصحف ومنعها واعتقال الصحفيين والزج بهم في

غياهب السجون وهناك محاولات جديدة لتضييق الخناق على  
الممارسة الصحفية بعدم متابعة الوزراء وأعضاء المجالس المنتخبة  
... فهل هذه الأمور لها معنى في عالم الديمقراطية والحريات  
العامة أم مايجري تضارب في المصالح الخاصة .

## تأسيس نقابة البديل ( تعزيز )

كان ولا بد وأن يكون التأسيس منذ زمن بعيد ، وكان ولا بد أن تلعب التعددية دورها ومصداقيتها القانونية قبل أن تحمل شعارات الديمقراطية والمناذات بالتصحيح والتغيير ، فأين تكمن المصداقية ؟ .

الدستور المغربي أتى في فصله الرابع على أن : القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة ، ويجب على الجميع الإمتثال له ، وليس للقانون أثر رجعي .

كما ضمن الدستور لجميع المواطنين : حرية تأسيس الجمعيات وحرية الإنخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم إننا نتأسس اليوم في ظل الدستور المغربي ، وفق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون ...

نتأسس في إطار التعددية وليس عيبا أن تكون نقابات تتنافس فيما بينها أو تتعاون فيما بينها من أجل هدف سامي .. ويبقى العيب في الإحتكارية والدفاع ألا مشروع من أجل نفس أي تنظيم نقابي يضاهاى التنظيم الأسبق . وهذا ما نعتبره حيفا وتظلما ومسا بمقتضيات الدستور والقانون المنظم لتأسيس

النقابات ...

فلا يعقل أن نكون من حملة القلم الصحفي ، وألا نتمتع بنفس الحقوق والإمكانيات التي تستفيد منها الجرائد الحزبية ، مع العلم أن الدور واحد والرسالة واحدة رغم في عمقها تختلف .

لأن الحزبية تخاطب النخبة وتعمل لصالح قيادة الحزب والثانية - المستقلة - تخاطب الشعب المغربي قاطبة وتخدم المصالح العليا للبلاد .

لا نكن حقدا لأي كان ، رغم ما يقومون به من تشويه سمعة الصحافة المستقلة على حساب (أقلية دون المستوى المطلوب ) وهذه المسألة لا بد من إعادة النظر فيها لأنها غير صحيحة ، والدليل على ذلك أنه في كل الوظائف يتواجد الصالح والطالح كما هو الشأن نفسه في صحافة الأحزاب السياسية ، بحيث أنها لم تنج بدورها من الصالح والطالح ، والمؤسف له أن العديد من المنخرطين داخل النقابة غير راضين بالسياسة الممنهجة داخل النقابة ، كما لا يعقل أن تبقى هذه النقابة مسيرة من طرف حزبين . ورئاستها منذ سنة ١٩٦٣ الى ١٩٩٩ خير شاهد على التوارثية التي ترفع شعار الإحتكارية .

ونأتي بلعبة ثانية كان وراءها مدراء الجرائد كانت - بالأمس في الحكومة - حيث بعد المحاولات التأسيسية لنقابة جديدة مباشرة تسرب الخبر وتسلب بعض المدراء وصحفي هذه الجرائد يساندون التأسيس الجديد مع العلم كان الهدف هو أن تصبح الصحافة

المستقلة « بوقا » لليمين أي المعارضة الجديدة بعد حكومة  
التناوب ...

لم نستسلم فسرعان ما كان الإنسحاب لأن العملية التي دخل  
بها هؤلاء المدراء ( اليمين ) لم تكن في الواقع إلا محاولة  
لإجهاض دور الصحافة المستقلة ، بل تم التأسيس بعيدا عن كل  
تحزب وتمتعنا بالصلاحية الصادقة لنقول " لا " ونقول " نعم " .  
لكل تأسيس له أهدافه وماهيته ، وبطبيعة الحال أن هذا الطرح  
ينطبق على تأسيس النقابة المستقلة للصحافيين ، وبإيجاز نتناول  
أهم الأهداف التي ارتكز عليها القانون الأساسي :

- تمثيل أصحاب المهنة وتنظيمها والرفع من مستواها وسمعتها  
والرقي بها وبأهلها الى المكانة المرموقة والمشرفة وطنيا وعربيا  
ودوليا وتمتعها بالسيادة الكاملة والوقار والإحترام .  
وهناك العديد من النقط الهادفة التي جاءت في أهداف النقابة  
من خلال قانونها التأسيسي ...

إن هذه البشرى « ميلاد النقابة المستقلة للصحافيين نعلنها للرأي  
العام الوطني والدولي ونفتخر بها أمام الخاص والعام وخاصة  
أنها وليدة من عصارة شريفة طيبة من شباب غيور سخروا  
أنفسهم في خدمة الرسالة الإعلامية رغم الظروف والمعاناة ...  
وللتاريخ والأجيال ندون أسماء الأمانة العامة لأول نقابة مستقلة  
للصحافيين المغاربة :

عبد الرحيم الفقير ، حسن أبو عقيل ، عبد الحميد حيمر ، فريد

قربال ، محمد لرزا ، فارس زكريا ، مصطفى بلقطينية ، عبد  
الرحيم الطروفي محمد زمران ، قاسم فيلاي ، محمد ادومغار ،  
أحمد هناوي وكان هذا أول تأسيس حضيت به هذه الأسماء من  
طرف الوزارة المختصة التي سلمت وصل التصريح لتأسيس أول  
نقابة مستقلة على المستوى الوطني .

كانت هذه الأسماء من بين الأعلام الصحفية التي عملت في حقل الصحافة المستقلة  
معتمدة على النفس ... وناضلت من أجل إبراز الصورة الحقيقية للصحافة الحرة رغم  
المناورات الهامشية التي كانت تتداول في كواليس بعض أفراد الصحافة الحزبية  
والخائفة على مصالحها من تواجد هذا النوع التنزيه من الأعلام الجادة ...

## الصحافة الحزبية والتعميم الإعلامي

مهما تمتعت الصحافة الحزبية من دعم مالي ومعنوي ونفودي ، فإنها تخضع للأوامر والتعليمات ، يصبح من خلالها الصحفي تابعيا منفذا كل القرارات الصادرة عن " المكتب السياسي " للحزب المسؤول عن المنشأة الإعلامية . وفي هذا الإطار تجتمع هيئة التحرير لدراسة كل الأهداف التي تبنتها المرحلة الموسمية للحدث يؤكد خلالها رئيس التحرير رغبة " المكتب السياسي " والهدف منها بغية كتابة مقالات توافق الخط المرسوم ، وعلى الصحفيين أن يتحلوا ساعتها بنسق متكامل بغية إقناع الرأي العام الوطني بما ينشر . وهكذا يفرض التعميم الذي تخدمه الأقلام الصحفية النشيطة وتصبح الحقيقة مبهمة على أساس ما ينشر هو " الصائب والواقع ، ورغم مصداقية بعض الصحفيين التي يتحلون بها ، فإنهم يصبحون من أنصار المقالات " المخدومة " والتي تكذب على المواطن وتبني لهم تصورات ترسخ مباشرة في الأذهان وخاصة إذا كان القارئ تعود على المقالات الهادفة وذات المصداقية لصاحب المقال ....

ومن هذا المنطلق فالتعميم الإعلامي ينال نصيبه ومنبعه حيث

يرتبط مباشرة بالمؤسسات الصحفية وسلطة القرار سواء تعلق الأمر بأحزاب سياسية أو من الحكومة ، كما أن جل العاملين بهذه المؤسسات لا يدخلون في حكم الصحفيين فهم موظفون برواتب شهرية يقومون بمهمة الصحفي - إسما - فقط ولكن عملهم يتوقف على التعليمات وما يسمى اليوم بالإملاء .

لم نرغب في الحديث عن وكالة الأخبار ولا الإذاعة والتلفزة لأن واقعهم معروف جدا لدى الخاص والعام ، لهذا نحاول إبراز صورة واقع التعطيم داخل المنشأة الصحفية الناطقة بلسان حال الحزب ، ولأن القراء تختلط لديهم الأمور في هذا الجانب .

فنظرا لعدم وعيهم بخبايا الإعلام ومهمة الصحافة فإنهم يقفون موقف الخلط ويؤكدون على أن الصحافة بجميع مكوناتها واحدة وما تتناوله جريدة " الحقيقة " تتبناه جريدة " المشعل " وهكذا تضع المفاهيم الحقيقية لبعدهم التام عما يجري في قلب هذه المؤسسات التي تتعدد فيها الأوامر والقرارات .

أما بعض الجرائد المتداولة في الساحة الإعلامية على أساس أنها شبه حكومية وبمبادرات فردية سواء من مديرها المسؤول أو رئيس التحرير ، فقد جعلت من الصحفي " مستخدما " يحمل بطاقة توقيت العمل ، وهو مجبر بتوقيعها ساعة الدخول وعند الخروج ناهيك تقييد الصحفي ببرنامج تسطره إدارة المؤسسة ، ولا يمكنه إجراء أي حوار أو لقاء إلا بعد طلب الإذن وهذه العملية ما تسمى بعمل " المكتب " والصحفي غير مرتبط بهذه التجربة

المكتبية لأن مهمته البحث عن المستجدات والحدث الساخن والجديد في الساحة من وقائع يقدمها للقارئ ساعتها كما أن هذا اللون المؤسساتي فإنه يعتمد في عمله على قصاصات الأخبار التي ترسلها وكالات الأخبار ويوزعها على الصحفيين القائم بالمهمة حسب الإختصاص ومن هنا ينطلق الصحفي من تصويب الخبر وذكر مصدره والعملية هذه لا تتطلب جهدا كبيرا ولا دراسة إعلامية أكثر ما هو تدريب مؤسساتي كسائر المؤسسات الأخرى والبعيدة كل البعد عن الميدان الصحفي كما أن هذه المقالات يمكن لقارئها أن يكتشف بصورة جديده عدم توظيف العمل الصحفي من خلال الأسلوب الأصلي الذي تتناوله القصاصات .

وهنا نعود من جديد الى صحافة الأحزاب السياسية التي تعطي الوجه " المشرف " لأعضاء مكتبها السياسي الذين هم وزراء ونواب وتزكي وجهات نظرهم السياسية وتدعم آراءهم دون إبراز السلبيات والقضايا العالقة التي يتخبط فيها المجتمع من تقصير لهؤلاء الوزراء في أداء مهمتهم وإخفاء المستور تلعب هذه الصحافة دورا أساسيا في تحيين مقالات وإدراجها بعناوين غليظة وعلى الصفحة الأولى مدعمة بصور حتى تتم عملية التعتيم هذه بدبلوماسية الإقناع .

إن الشعب المغربي شعب مخلص لبلاده وفي الملكه وليس في حاجة إلى تعطيل مساره وتمويهه بمقالات " الأمل " ليصمت عن

حقه ومطالبة المسؤولين بالقيام بواجباتهم .

فالصحافة الحزبية التي هي اليوم تباشر عملها الملتحم بأشغال وزراءها قد نسيت و تناست بأن الخطوات الميمونة والمشاريع التي أشرف عليها فعليا ملك المغرب محمد السادس هي التي لا بد وأن تنشر على الصفحة الأولى وليس الثانية أو الرابعة ، فحين يتصدر مقال وزير في الحكومة الصفحة الأولى ، كما أن مقالات عن تحركات بعض وزراء التناوب تشهد " الفيض " رغم أن مشاريعا يسبقها حرف التسوييف « س » لن تتحقق إلا نادرا .

وكما هو الحال اليوم وما تعيشه الساحة الإجتماعية والإقتصادية وكذا السياسية يختلف تماما على تصريحات بعض وزراء " الحقيقة أولا " بل أن صحافتها تتناول أكثر من مقال تدعم فيه أشغال هذه الحكومة فحين لا تتحدث عن قضايا الإضرابات والوقفات الإحتجاجية ومصير البطالة والعطالة من حاملي الشواهد العليا ونسبة الأمية والفقر وأزمة السكن وعزوف الشباب عن الزواج وووو...

ومن هنا يظهر أسلوب التعتيم عن الحقائق ، والرسالة الإعلامية ترفض هذا النوع من الممارسة باعتباره نصب واحتيال ويتنافى تماما مع مصداقية الرسالة الصحفية .

## الصحافة الحرة صفحات مشرقة

كثير الحديث عن الصحافة الحرة وكأن الأمر يتعلق بغول متوحش أخاف وأرهب الجميع .

إن الصحافة الحرة والمستقلة ليست بوليدة الساعة بل ظهرت ما قبل الحماية ولاقى ما لاقته من محاربة بل واصلت مشوارها إبان الإستعمار وقاومت بأقلامها جنبا إلى البندقية وفرضت عليها رقابة شديدة ولا يمكن لأي إصدار إلا ماترضا عنه " الرقابة " ولا ينشر إلا ما تريده هذه غالرقابة ، وقد شكلت الصحافة الحرة للمستعمر مصدر قوة وخوف وقلق خوفا من تأجيج الشعب المغربي عليها وبالفعل لعبت دورا أساسيا رغم الحصار المفروض ...

تاريخ هذه الصحافة كان قبل أن تولد الصحافة الحزبية الحديثة والأخرى المتفرخة عن المصدر الأم ، لكن الصورة الجديدة للصحافة المستقلة وولادتها مع نهاية الألفية الثانية لم يكن صيحة في فراغ بل هناك عوامل قوية أدت إلى انتشارها خاصة بعد تكريس مبدأ الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان . إلى جانب السياسة الرائدة التي كان ينهجها الملك الراحل الحسن

الثاني باني المغرب الكبير طيب الله تراه من خلال تبسيط مسطرة الحريات العامة وإعطاء الصلاحية لكل مواطن مغربي بإصدار جريدة أو نشرة بعد تطبيق الفصل الخامس من قانون الصحافة ، وكان هذا الأمر في صالح المواطنين الذين سئموا من السيطرة التامة للأحزاب السياسية على كل ما هو أساسي وحساس . وخاصة الصحف المغربية ، هذه الصحف التي سيجتها الألوان السياسية ولا يمكن لأي فرد أن يكتب بها إلا من كان منتما سياسيا للتوجه الحزبي .. مما جعل هذه الصحافة تصبح دوريات لأنشطة حزبية وتخدم أنشطة مكاتبها السياسية والتنويه ببعضهم .

مع هذه الممارسة اللامنطقية قامت بعض الأقاليم المشهود لها بالتاريخ النضالي في مجال الصحافة وأسست منابر حرة حملت هم الأقاليم وخدمت الرسالة الصحفية كبديل يعيد ثقة المواطنين بالصحافة المغربية ومن خلال تعدد العناوين برزت الصحافة الحرة كقوة صحفية بديل مما جعلها مقروءة محطمة رقما هائلا في سوق المبيعات ونظرا لترقب المواطنين يوم الإصدار بدأت الأحزاب السياسية من خلال نقابة " المدراء " بمحاولات لنسف هذا البديل الذي أصبح يحدد تحركاتها ويكشف تلاعبات القابعين على كراسي المسؤولية فأطلقوا عليها الصحافة الصفراء وصحافة الرصيف وصحافة الإثارة ، ومع كل هذه المحاولات لم تزد الصحافة المستقلة إلا تشجيعا ومتابرة وتوسعا وإشراقا بل

أبدعت في مقالاتها وتخصصت حتى أصبحت الصحافة المستقلة مؤسسات حرة تصدر جرائد اقتصادية وجرائد إسلامية إلى منابر إجتماعية وهكذا تقوت بفعاليات شابة وطنية خدمة همها خدمة الرسالة الإعلامية بعيدة عن الضغوطات خديمة للمصالح العليا للبلاد والعباد لكن قوة هذه الأحزاب السياسية التي تمثل الأغلبية في البرلمان سارعت لتوزيع الدعم المالي على صحف الأحزاب السياسية فقط دون اللجوء إلى مساعدة الصحافة المستقلة أملا في تقزيمها وتجميدها ، لكن الصحافة المستقلة قادت معركة الكفاح " البارد " واعتمدت على مساهمة المواطنين من اقتناءها للأعداد الهائلة من الإصدارات وكذلك اعتمدت على الإعلانات الإشهارية التي ذرت عليها أموالا تسدد بها فواتير حاجيات المكتب والطبع فحين كانت تنعم الصحافة الحزبية بالدعم المالي وطبقت على الصحافة الحرة سياسة " الترشيد " . هذا ما حصلت عليه نقابة المدراء بتخطيط من بعض الأحزاب السياسية ولازال الأمر يكرس الى يومنا هذا حيث نشهد وزراء في الحكومة هم مدراء على جرائد مغربية حيث تتم " الوزيرة " أي الدعم المالي للصحف الحزبية فقط فحين تعرف الساحة الصحفية المغربية جرائد يومية مستقلة وأخرى أسبوعية يفتخر بها القارئ المغربي والعربي ومؤسسات الخارجية لدول العالم المعتمدة في بلادنا والتي أصبحت تتلهف لإجراء طاقم هذه الجرائد المستقلة حوارات معها لتبرز على صفحاتها المنيرة والمشرقة .

## حوار بين جريدتين

ننقل للقارئ الكريم حوارا جرى في إحدى الأكشاك بين جريدتين يختلفان في خطهما ، بحيث أن واحدة تعتبر لسان حال حزب سياسي والثانية حرة مستقلة . هذا نص الحوار :

الجريدة المستقلة : آه ، أخيرا وجدت نفسي في سوق المبيعات .

الجريدة الحزبية : إبتعدي عني قليلا فقد تضايقت كثيرا ، أف واحدة عن يميني وأخرى عن شمالي ..

الجريدة المستقلة : عفوا زميلتي فأنا لا أملك لا حركة ولا سكون فأنا جماد مثلك وصاحب الكشك هو الذي وضعني في هذا المكان .

الجريدة الحزبية : ولو وضعك في هذا المكان أتعتقدين بأنك ستنفدين بسرعة كما يقتنينا القراء ... ؟

الجريدة المستقلة : العلم لله ... ولكنه وضع سره في أضعف خلقه

الجريدة الحزبية : أراك متحمسة ومغرورة بنفسك ألم تري شكلك

الجريدة المستقلة : شكلي ليس عيبا وهذا الحجم ما هو إلا

للتمييز فماذا عن مضمونك ؟

الجريدة الحزبية : مقالات ، مواضيع هادفة ، حوارات ولقاءات مع وزراء في الحكومة ونواب في البرلمان وترجمات لأهم الكتاب والمفكرين الى جانب الكلمات المتقاطعة وقضايا اجتماعية .

الجريدة المستقلة : كل هذا منتج للنخبة لفئة ديلية ، فماذا يستفيد المغاربة من ترجمة لمفكر تشيكوسلوفاكي أو روسي أو بلغاري أو قضايا علمانية لقادة الثورة البولشفية أو لدعاة الماركسية ؟

الجريدة الحزبية : لقد تناولت في الكلام، وعلى ما يبدو أنني تورطت في إعطائك فرصة للحديث ، وعلى ما يبدو أنك قاصرة وذخيلة على الميدان الصحفي والحقل الثقافي ..

الجريدة المستقلة : عفوا يا صاحبة " النضال " وهذا واقع عليك تفهمه وليكن في علمك أنك تجهلين الكثير فالأمر ليس في شكل الجريدة لكن في مضمونها وما تقدمه للقارئ من جديد مصحوبا بالصدق والإخلاص

الجريدة الحزبية : من أنت حتى تزعجينني في عز يومي وتفتحي معي حوارا جريئا بهذا الشكل ، ألا تعرفي من هم المسؤولين عني ؟

الجريدة المستقلة : لا ! ولكن كيفما يكون هذا المسؤول فإنه بشر ومهما كانت نفوذه فإنه بشر وبلدنا والحمد لله تتمتع بدستور سوى بين البشر أي بين المغاربة جميعا ... أما من المسؤول عنك فهذا يهمك لأنني أرى للجريدة وما تحمله في مضمونها ولا أنظر

إلى مسؤوليها .

الجريدة الحزبية : فعلا إنك ذخيلة وغير مثقفة ولا تتمتعين بوعي العقلاء الذين يفقهون المسؤولية ومن وراءها ، لهذا عليك ألا تظهر في الساحة من جديد وهذا الأمر ليس بعسير على نفوذ تتجاهلهم .

الجريدة المستقلة : لنا الله سبحانه وتعالى ومسؤوليك لا يمثلون القانون ولا يمثلوننا أكثر ما يمثلون نخبة طغت عليها المصلحة الخاصة ضاعت على إثرها شريحة واسعة من المواطنين والمعاناة التي نقلها على صفحاتنا لخير شاهد على التقصير الحاصل .

الجريدة الحزبية : كل مقالاتنا اعتمدت على كشف الحقيقة ، ومن كان وراء تعطيل المسار التنموي وطالبنا بتقديمهم إلى العدالة وكنا من دعاة الديمقراطية والحقوق وأولها حرية الرأي والتعبير .

الجريدة المستقلة : نعم ، هذه حقيقة مثالية لا يمكننا إنكارها ونكرانها لكننا نستنكر ونندد بالصمت الذي رسمته سياستكم الحالية وأنتم في الحكومة الحالية فمن مطالبكم للحقوق أو قفتم العديد من المسيرات الإحتجاجية - السلمية - داهتمت مقرات رسمية لمضربين ومنتظاهرين ولا يمثلون الشعب . كبلتم أفواه الصحفيين ومنهم من سب وشتم علنا صحفيين لا يمثلون أي عداة للوطن ولا لمقدساته ... وزعتم الدعم المالي للصحف فيما بين الأحزاب السياسية وألحقتهم الحيف بالصحافة المستقلة ، تم تهميش نقابة مستقلة للصحفيين وعدم دعوتها كالنقابة الحليفة

والجمعيات الأخرى . الملفات العالقة قوبلت بالتسويق وما نراه اليوم على الساحة الإجتماعية شاهد إثبات .

الجريدة الحزبية : الأمر يبدو لكم بسيطا جدا ، لأنكم بعيدون كل البعد عن المسؤولية بيد أنه في حالة مباشرتكم لها ستجدونها معقدة جدا وتتطلب مزيدا من الوقت وهذا حال بلدنا .

الجريدة المستقلة : قبل وصولكم لكراسي المسؤولية كنتم تحملون على الحكومات السالفة بما فيها أم الوزارات - الداخلية - وحملتم المسؤولية التامة لوزيرها السابق إدريس البصري وكم من مقال صدر منددا بخروقات هذه الوزارة وما تقوم به ... والآن لا وجود لإدريس البصري ولا لأمثاله كما أن وزارة الداخلية لا بد وأن تنسق فيما بينها وبين الوزارة الأولى باعتبارها خاضعة لسيادة الوزير الأول فما الجديد عندكم والحال على ما عليه الآن وربما هدفكم تحميل الداخلية وزرا جديدا .

الجريدة الحزبية : إنك متسلطة وكلامك هذا مصحوب بخبايا " مشحونة " إذا ما قلت مدفوعة .

الجريدة المستقلة : نعم هذا ما عندك اليوم ، ويمكنك اتهامني بأي شيء وليس بغريب على سياسة وصولية جعلت الشعب المغربي يتعاطف إلى أن صوت وكان مطية لتحملكم المسؤولية وتركتموه وحيدا في يم تلاطمه الأمواج ويتخبط بين المد والجزر .

الجريدة الحزبية : إنني أشم رائحة الكره تخرج من بين الشفاه ولا تؤمنين باللون السياسي وإقناع أمثالك عسير جدا لهذا أتركيني

في حالي ولست الوحيدة في هذا الكشك  
الجريدة المستقلة : طبعاً لست الوحيدة لأنني أسمع كلامي هذا  
للعديد من المنابر الحزبية التي لا تقدم أي جهد في سبيل خدمة  
الوطن ولا المصالح العليا للبلاد ، ومع هذا أشكر لأنني خففت  
عن نفسي بإفراغ ولوقليلاً عما يسري في أحشائي من هم وكرب  
الجريدة الحزبية : أصمتي فهذا قارئ سيقتنيني ،  
الجريدة المستقلة : لقد اختارني أنا فاستأنسي بأخرى ...

الحوار الذي دار بين الجريدتين إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإختيار الأفضل  
سيبقى للجمهور أي للمجتمع المدني و أنت كذلك اختر ما يتناسب وميولك واتصل بنا  
على العنوان الإلكتروني الموجود على آخر صفحة

## صحافة اليمين والكيل بمكيالين

اعتمدت صحافة اليمين على كتابة المقالات الرسمية والتي تتجلى في أنشطة الحكومة سواء كانت مشاريع للمدى البعيد أو مشاريع " على الورق " ، وأكثر من هذا أنها كانت تؤدي واجبها في - هذا المجال - على أساس أنها تخدم الرسالة الصحفية بكل نزاهة ومصداقية ، والغريب في الأمر أن إدارة هذه المنابر كانت تضرب عرض الحائط كل الإقتراحات البديلة ، ولاتعر أي اهتمام للنقاد السياسيين ولا للمجتمع المدني ، بل تواكب نشاطها عنوة وكأن الأمور تسير في مجراها الطبيعي ، وفي حالة الإحتجاج لإسماع الصوت للمسؤولين فإن صحافة اليمين تنفذ بقوة ما صدر عن مكتبها السياسي الذي يتمتع أغلبيته بكراسي وزارية ، وقد ترى الوزير المحترم البعيد كل البعد عن الثقافة الإعلامية يعطي أوامره لكل الصحفيين بمن فيهم رئيس التحرير وقد " تفبرك " مقالات " تتهم فيها المحتجين على سياسة اليمين بالخروقات القانونية وتعطى الأوامر ساعتها

للسلطة التنفيذية لتقوم بواجبها ما دامت الحكومة أصدرت قراراتها في النازلة ...

وهنا يظهر المكيال الأول الذي تفرزه صحافة اليمين وتحمل الآخرين المسؤولية التامة وجعلهم وراء القضبان على أساس خرقهم للقانون أو اتهام غيرهم بالقدف والتجريح . ومباشرة يخرج المكيال الثاني للوجود بحيث تجد الصحيفة نشرت مقالا موسعا وعلى الصفحة الأولى للسيد الوزير وهو يتأسف لما يحصل ، محتكما الى القانون .

هنا تناست صحافة اليمين بأن هذين المكيالين خلقا عارا يلحق بالسلطة التنفيذية من طرف المجتمع المدني من خلال غضبه على الممارسات التي قامت بها هذه الأخيرة لاستثاب الأمن والسكينة أو فض الشغب وإنهاء العنف ...

كما أن هذه الصحافة تلجأ الى سياسة الهدنة وتقريب صوتها إلى صوت الجمهور من خلال التعليقات التي تبرز على صفحاتها على أن الحكومة متشبته بالقانون وتسرد في هذا الشأن ضحايا تدخل السلطة التنفيذية وعدد الإعتقالات يصبح الجمهور غاضبا من جرائها على رجال الشرطة أو الوزارة الوصية لكن الحقيقة تكمن في الأوامر التي قررتها الحكومة .

انطلاقا من هذه المعطيات فإن الضحية الأولى صحافة اليمين التي طبق عليها ما يقرر على السلطة التنفيذية من أوامر فقد ترى الصحفي كرجل الشرطة منفذا وإلا كان مصيره ما يلحق

بالآخرين وخاصة أن سلطة الحكومات اليمينية السالفة كانت واسعة النطاق فالمواطن إذا رأى وزيرا وحالفه الحظ أن يسلم عليه تأكد بأنه يغمى عليه لما يزيد عن ثلاث أيام أما إذا أخذت له صورة مع الوزير المحترم فإنه يحمل واحدة معه في جيبه وأخرى بسيارته والثالثة داخل إطار مذهب علق على جدار بيت غرفة الضيوف .

نعود الى صحافة اليمين التي لا يمكنك أن تصنف رئيس تحريرها من الصحافيين فكل واحد ، لأن مائدة التحرير مفقودة وبرنامج العمل اليومي غائب وكل شيء يعتمد على الإرتجال وقصاصات الأخبار التي تتحدث عن أنشطة السادة الوزراء والنواب ورؤساء الجماعات ، كما أن المقالات تعاد أكثر من مرة في أعداد مختلفة إلى جانب ظاهرة - سلبية - أن بعضهم يعتمد على نحل مقالات من مجلات وهذه العملية لا تتطلب أي عناء أكثر ما يضع أمامه المقال ليعيده بخط يده ويناوله لشخص يسمى " رئيس الت.....حرير " الذي بدوره يسلمه للتصنيف الإلكتروني ، وهكذا تطلع كل يوم جريدة من هذا النوع رغم أنها لا تقرأ ولا تباع بل توزع على السادة النواب المنتمون الى نفس اللون السياسي وأكثرهم لا يقرأون وكذا إلى رؤساء الجماعات الذين أكثرهم أميون .

فالمكيال بمكيالين يضر بالدرجة الأولى بصحافيي هذه المؤسسات ويخلق الهوة بين الجمهور والسلطة التنفيذية وتفتقد الثقة التامة

في حكومة يمينية تخدم مصالحها قبل المصلحة العامة للبلاد  
والعباد .

## عندما يهدد القلم الصحفي ...

الصحافة من المهن الشريفة التي لا بد وأن تحظى بكامل الإحترام والتقدير لما لها من دور نبيل في حياة الفرد والمجتمع الى جانب رسالتها الصحفية بغية التنويه أو التنديد بما يجري ويدور في مختلف الميادين لتعكس وجهة الشعب من خلال أشغال الحكومة الساهرة على خدمة المصلحة العامة ، ونظرا لأهمية رسالتها - الصحافة - المسؤولة اعتبرها العالم المتقدم والمتحضر ركنا أساسيا لبناء دولة الحق والقانون وبدونه تسقط ديمقراطية البلدان ، ومن جهة ثانية فإنها السلطة القائمة على " المراقبة " التامة للبرامج الحكومية التي تتبناها الأحزاب السياسية إبان حملاتها الإنتخابية ، ساعتها تكشف حقيقة الأمور وإسماع صوت الشعب الذي يتنافى وواقع تصريحات المسؤولين . إن هذه الأمور لا تحصل إلا في صحافة مستقلة ومحيدة ، لأن الحكومة لها قوة في امتلاك " عصا موسى " وسيطرتها على الإعلام بجميع مكوناته ( السمعي البصري والمكتوب ) لأن الأجهزة الرسمية

بديهيًا تخضع للحكومة كما هو الحال " إداعة وتلفزيون " الى جانب سيطرتها وتحكمها في منشآتها الخاصة والناطقة بلسان حال أحزاب أعضاء الحكومة حيث صبح الصحفي من خلال التلفاز ببغاء ومن خلال الصحافة المكتوبة " كاتبا عمومية يكتب ما يملى عليه .

هنا تكمن أهمية الصحافة المستقلة التي لا بد وأن تكون حاضرة في عالم تبني التجديد والإصلاح والتصحيح .

إن هذه الصورة لا يمكنها أن تتكامل بجميع الأوصاف وبألوان يختارها الشعب ، تلك الألوان اللامنتمية والمستقلة استقلالية الطبيعة لأن الضغط والنفوذ من شر ما يعترض سبيل هذه الصحافة التي وضعتها رجالات مسؤولة في قالب الترشيح لكي تجهض مساعيها الخدومة وليست " المخدومة " و أي وزير في حكومة سالفة أو حالية حاولت الأقلام الجادة إبراز تقصيره كان لها بالمرصاد ، وكثيرا ما يبسط نفوذه واستغلال منصبه الوزاري بإعطاء تعليمات للسلطة التنفيذية بالضغط والتهديد حتى يتسنى لهذا القلم أن يوقف النشر ، وفي حالة عدم استجابته تتم عمليات " الفبركة " والصنيع المؤدي الى السجن بطرق شرعية حيث لا تتدخل الجمعيات الحقوقية ولا نقابية أمام تواجد أدلة ووثائق الإدانة وتبقى المسألة قضية شخصية لا مهنية .

هنا تنشط المنشآت الإعلامية الديلية وتلعب دورها في إكثار البهجة وتضخيم القضية من أجل إدانته من طرف الرأي العام

يصبح خلالها الصحفي " مجرما " حسب الإختيار .  
حذاري من التقارير المغلوطة التي تجتهد فيها النخبة التي تخدم  
مصالحا الخاصة باسم المصلحة العامة وتزج بها أقلام نزيهة وبريئة  
وراء القضبان ، هذه الأقلام التي ورثت الوفاء والإخلاص عن  
أسلافها الذين قاوموا من أجل استقلال البلاد واستبسلاوا في  
سبيل وحدتنا الثرابية وحزت رؤوسهم من أجل عودة الملك محمد  
الخامس الى عرشه وعذبوا بأبشع صور التعذيب من أجل جلاء  
الإستعمار .

إن أبناء الشعب المغربي من طنجة الى الكويرة وطنيون متعلقون  
بالعرش العلوي ولا أحد يمكنه أن يشكك في ذلك إلا أصحاب  
التقارير المغلوطة التي لا بد من مراجعتها على نطاق عال  
ومسؤول .

إن أمثال هذه التقارير كثيرة وكانت سببا مباشرا في توسيع الهوة  
بين الجمهور ورجال الشرطة ، حتى أصبح المواطن يهاب رجل  
الأمن من أن يخاف المجرمين ، وهذه العملية تسببتنا التقارير  
المغلوطة التي تأتي عن طريق انتقامات شخصية فيما بين  
مسؤول حزبي وبين أفراد حزبية معارضة أو عامة الجمهور  
اللامنتمي ...

عندما يهدد الصحفي فالشعب يقيم " صلاة الجنازة " على  
الديمقراطية والحقوق ما دام الصحفي يمثل أسى الحريات وأولها  
حرية الرأي والتعبير .

## لا ديمقراطية في بلد تنتهك فيه حرمة الصحافة

الغريب في الأمر أن العالم دخل مرحلة جديدة وسخر جهده في تكريس الديمقراطية قصد تنمية الشعوب سياسيا ، اجتماعيا واقتصاديا وفي ميادين أخرى ، إلا أن هذا المشهد الرائع لازالت تخترق قوانينه جموع من العقليات " المتحجرة " التي كشف التاريخ هويتها المعادية لكل تجديد وإصلاح خوفا من ضياع مصالحها وذويها من مشاريع وحسابات بنكية وسلطة ونفوذ ، إنهم أعداء للتقدم والعدالة والإنسانية .

إن هؤلاء القابعين على كراسي المسؤوليات وتشملهم هذه الأوصاف المشبوهة يسيطرون فعلا على الأوضاع ، ويتسترون وراء كتاباتهم لتقارير مغلوطة تخدم مصالحهم وتعزز ثقتهم وتضرب المصالح العليا للبلاد والعباد عرض الحائط متعالية على أسمى القوانين .

ككيف يعقل أنه في هذا الزمن بالذات ، حيث الأنظار تتجه نحو بلد المغرب الذي أصبح العالم يترقب جديده بعد أن تولى الإتحاد

الإشتراكي الوزارة الأولى بمعية مجموعة من أعضاءه في وزارات أخرى وحساسة ، حيث كان نظام حزب الإتحاد الإشتراكي قبل هذه المرحلة يمثل المعارضة ويشكك ويدين السياسات الحكومية السالفة وحملها من داخل البرلمان ومن على منبر صحافة الحزب مسؤوليتها الكاملة على سوء التسيير والتدبير وأضاق الخناق بوزارة " أم الوزارات " واعتبرها قامعة الحريات والسبب الأول والأخير في تعطيل المسار الديمقراطي .

لهذه الأسباب نحن واثقون بأن الصحافة التي كانت بالأمس ترفض التسلط ستصبح اليوم مسيرة خاضعة للإملاء وما يرضى عنه الحزب الحاكم لكن المأساة هو أن المنشآت الصحفية التي تصدر عن الإتحاد الإشتراكي ستفقد مصداقيتها لتزامنها ووعي الشارع المغربي وخاصة الطبقة الكادحة التي حملت فيما سبق مشعل هذا الحزب أو كانت متعاطفة مع أهدافه ومكنته من احتلال مقاعد برلمانية ووزارية ويبقى السؤال المطروح في هذه الحقبة ماذا ستكتب صحافة الحزب والواقع اليومي يكرس نفسه ، والساحة تنذر بأزمة " صحافة " ...

إن الصحافة الحزبية عاجزة اليوم أن تتحدث بلسان صريح وتكشف اوراق الذين يكتبون تقارير مغلوطة ويعرضونها على المسؤولين بغية الإنتقام وفي نفس الوقت حماية مصالحهم .

فالصحافة الحزبية تعتبر في طريق الترشيد وليست مؤهلة وهذا العيب لا يكمن في الأطر الإعلامية والصحفية ولكن يكمن في

إدارة هذه المنابر التي يصبح خلالها الصحفي قلما مأجورا يكتب بمداه عن طريق الإملاء وليس بقلبه وعقله باعتباره حرا ومخيرا.

## عندما تعدل الأحزاب داخل البرلمان بعض القوانين

ما أثار الإنتباه في هذا الجانب هو تاريخ الصحافة الحزبية - المعارضة - التي أسالت الكثير من المداد من أجل الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وخاصة حرية الصحافة التي كان وضعها لا يبشر بالرقى ولا بمواصفات الحريات في المجتمعات النامية من جراء تقييد الأقلام من تناول الواقع المرير الذي يعيشه المجتمع من عدم المساوات وفرص التكافئ الى جانب تجنيد أقلام " قولوا العام زين " بغية تمويه الرأي العام والتنويه بالسياسة التي تنهجها الحكومات من أجل ربح ورقة المرور أمام المسرح الدولي ... وهذا النوع من الصحافة شد أكبر شريحة في مجتمعنا ونجح في استقطاب المواطنين ودمجهم داخل هذه الأحزاب وشببباتها وكذا نقاباتها ، وأكثر من هذا أنها شحنت المجتمع المدني وألبته ضد السلطة وممارساتها من استغلال النفوذ والإعتقالات

التعسفية وإيقاف الصحفيين عن العمل ومصادرة الصحف وبهذا تكون قد أبرعت في الضرب على الوتر الحساس الذي ساعدها بالفوز في الإستحقاقات التي كانت بمثابة تجربة شائكة أفقدت الثقة ووسعت الهوة من جديد بين هذه الأحزاب والمجتمع المدني إذا ما قلنا عامة الشعب سواء في العالم القروي والحضري ...

فما يزيد الطين بلة هو تواجد الكثير من السادة النواب مع كامل الإحترام داخل البرلمان ليسوا مؤهلين لدراسة المشاريع أو المصادقة عليها وتكييفها حسب المنظور الحزبي المقترح لتعديل المشروع والذي يبقى دائما ينسق فيما بين أعضائه النواب وبين أعضائه في الحكومة

فما حصل في مشروع تعديل قانون الصحافة فقد صيغ في غياب العديد من الجمعيات الصحفية والنقابات المهنية وحتى النخبة المثقفة لم تكن حاضرة بل غيبت في تواجد حكومة الأمل والتجديد والحقيقة " الغائبة " هذه الحكومة التي لا زالت توزع الدعم المالي فيما بينها فحين همشت الصحافة الحقيقية ، صحافة الرأي الحر ، الصحافة الوطنية بمعنى الكلمة ، الصحافة التي لا تخضع للرقب السياسي ولا للرقب الحزبي ولا للرقب المدسوس داخل رئاسة التحرير والذي يجبر من خلاله الصحفي على كتابة كل ما يرضى عنه المكتب السياسي ولو كان تمويهها للحقيقة ...

التعديل لم يرق لمستوى وطموح المجتمع المدني ولا لمصادقية

التغيير نحو العالم الجديد لتكريس الديمقراطية والحريات ،  
فكيف يعقل عدم نشر بيانات اختلاس في حق نائب أو مستشار  
إلا بعد المحاكمة ...؟

هذا التعديل الجديد يحمي حق حصانة النائب ومن معه وفي  
الجانب الثاني يكبل حرية السلطة الرابعة وحق إشعاعية الخبر  
وتعميم الفائدة وقرع أجراس الخطر من حماية المواطنين ...

## المطلوب فضائية مغربية موجهة إلى العالم

لا يعقل أن يبقى المغرب البلد الوحيد الذي لا يمتلك فضائية في مستوى القنوات العربية المتواجدة في الساحة ، وإذا كانت المسألة تتعلق بالإمكانيات المادية فعلى الأقل أن توجه القناة الثانية الى الديار الأمريكية حيث تتواجد جميع القنوات الفضائية والجمالية المغربية في أمس الحاجة الى إعلام مغربي للتواصل فمن العار أن نرى بشا لقناة فلسطين التي تبحث عن شرعية دولية وعن حكومة مستقرة وعن سلام عادل فحين أن المغرب بلد سيادة وحكومة وبرلمان وأحزاب سياسية وأمن وسلام يفتقر لقناة ملتزمة في مستوى أبوظبي والجزيرة وسوريا وفلسطين والكويت والسعودية والإمارات والأردن ... نحن لا نسعى لقناة غنائية ولا سياحية نريد قناة للأخبار للبرامج الآنية للمناقشة واستضافة المسؤولين الذين تحملوا على عاتقهم شؤون التدبير والتسيير لإجراء حوارات ملتزمة مع النواب والمستشارين ومع الإدارة ... برامج تهتم الشباب والانتخابات تهتم المجتمع والأحزاب السياسية ... والعديد من البرامج الهادفة

الجمالية في أوروبا بدورها لاتنعم بأخبار المغرب ولا تتمتع بموسوعة الأحداث اليومية فهناك قطيعة دائمة إلا في حالة استخدام الآتريت أو الإتصالات الهاتفية مع الأهل داخل الوطن لمعرفة الجديد والمزيد من المعلومات والإستفسارات ...

إن الحدث الذي وقع على جزيرة ليلى المغربية من تصرفات غير لائقة من طرف الدولة الإسبانية واحتجاز الجنود المغاربة وإعلاء الراية الإسبانية لدليل قاطع على التسلط اللامشروع للفرنجة ، والمغاربة في أمريكا عاشوا فترة عصيبة لمعرفة الأخبار لولا قناة أبوظبي الغراء التي اهتمت بالموضوع وكانت من حين لآخر تقدم المستجدات التي على إثرها تطمئن جاليتنا ... لكن لو كانت لدينا قناة مغربية لأدلى المغاربة بأرائهم وبارتساماتهم ولصور مراسلو القناة الوقفات الإحتجاجية والشعارات والتنديد بالعمل الإرهابي الإسباني وتراميه على أرض مغربية بالقوة متحدية القوانين الشرعية والمواثيق الدولية ...

إن المغرب عليه أن يكون في مستوى الدول العربية الأخرى فهو ليس أقل منها فعلى السادة النواب الممثلون للشعب المغربي أن يساهموا براتب شهر واحد في سبيل إنشاء فضاءية مغربية كواجب وطني ...

فالدول الديمقراطية تعرفها من خلال تحرر إعلامها وقوة صحافتها واستغنائها على وزارة الإعلام كما هو الأمر في البلد الديمقراطي والذي يمثل مجال حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير الولايات

## الصحافة والأجهزة الأمنية

كثير من الأحيان نجد بعض أجهزة الأمن في حاجة الى مساعدة من طرف الصحافة ، مما يجعل المسؤولين الكبار يبحثون عن همزة وصل ليصبح الصحفي مصدر الخبر ... وبقيت هذه المسألة محط اهتمام العاملين في القطاع الإعلامي ، وكثيرا ما قوبلت بالرفض ...

فقبل أن تتولى المعارضة القديمة مسؤولية تدبير الشأن العام ، قامت بالعديد من المناورات السلبية لإسقاط الصحافة " المستقلة " بمن فيهم الصحفيين على أساس أن من يمتلك صحيفة مستقلة فإنه يتعامل مع السلطة وفي كثير من الأحيان اعتبرتهم " مرشدون " وبالدارجة المغربية " بركاكة " ... لكن هذه المقالات التي استهدفت الصحافة المستقلة في هذا الباب فما هي إلا محاولة من محاولات إجهاض الدور الإعلامي الذي تقوم به صحافة الأقلام الحرة والمستقلة ولجعل الشارع المغربي يسخط عليها ويبقى الهدف توسيع الهوة فيما بين الصحافة المستقلة

والمجتمع المدني ...

إن الشعب المغربي واعي كل الوعي وليس شعبا يخدر من خلال مقال أو شعارات زائفة معادية ونشر بيانات مغلوطة عن السلطة والأجهزة الأمنية بجميع مكوناتها واختصاصاتها كما كانت صحافة الأحزاب المعارضة تقوم به وعلى الصفحات الأولى من منابرها وبمناوين غليظة تخلق الخبر على أساس فضح الخروقات التي تقوم بها أجهزة الأمن ورجال السلطة وأعداد هذه الصحف خير شاهد إثبات ولمراجعتها فمصلحة الإيداع القانوني والخزانة العامة رهن إشارة المواطنين ...

إن الأجهزة الأمنية إدارة لا تنفصل عن أداء مهام الوزارات ، والعاملون بها هم مواطنون من عامة الشعب ويبقى هدفها خدمة المصالح العليا للبلاد والمحافظة على استتباب الأمن مهما اختلفت المهام والمسؤولية .

أما عن التعاون مع المصالح الأمنية فهذا واجب من واجبات حق المواطنين على أجهزة الأمن وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمصلحة العامة أو تهديد للنظام ... فتبقى الصحافة تخدم المصالح العليا للبلاد وتبقى أجهزة الأمن تخدم بدورها وبالدرجة الأولى المصالح العليا للبلاد فأين الخلل حينما تطالب - حبيا - بعض أجهزة الأمن من صحفيين تقديم المساعدات دون مبالغة وفي الحدود الممكنة .

أما عن الكتابات الضرورية لتنوير الرأي العام بها ، فعلى غرار

سائر المصالح ، فتبقى الأجهزة الأمنية بدورها تتعرض لسلبيات في حياة نشاطها لكن هنا يبقى الفرد وحده هو المسؤول عن التصرفات والمبادرات الفردية الخارجة عن القانون ... وعلى الصحافة أن تنشر ما لديها من حقيقة في النازلة والحمد لله أن اليوم ليس الأمل وأن العديد من المسؤولين في المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة وكذا الكثير من السادة النواب والوزراء يتعاونون مع أجهزة الأمن بمختلفها خدمة للمصالح العليا للبلاد وعلى الصحافة كذلك أن تقدم ما لديها من مساعدات لتمكين هذه الأجهزة من القيام بدورها الجبار ..

